

أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على عملية التحاسب
الضريبي في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠
(دراسة تطبيقية)

إعداد

د / ولاء محمد عبد العليم عبد العظيم فتيح

مدرس بالمعاهد العليا للعلوم الإدارية المتقدمة والحاسبات-
بالبحيرة - مصر

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد وإدارة الأعمال بالجامعة
الإسلامية بمينيسوتا- بالولايات المتحدة الأمريكية

Walaa.fetah@gmail.com

٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على عملية التحاسب الضريبي في مصر، ضمن رؤية ٢٠٣٠ للتحويل الرقمي. من خلال منهج يجمع بين الإطار النظري والدراسة التطبيقية (استبيان وتحليل بيانات مالية)، أظهرت النتائج أن الفاتورة الإلكترونية تسهم بشكل معنوي في تحسين كفاءة التحاسب الضريبي وتبسيط الإجراءات، وتعزيز دقة وجودة البيانات، مما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الحصيلة الضريبية. تؤكد الدراسة أن المنظومة خطوة استراتيجية ناجحة تعزز الامتثال الضريبي وتدعم الأهداف الاقتصادية للدولة

الكلمات المفتاحية : الفاتورة الإلكترونية، التحاسب الضريبي، التحويل الرقمي الضريبي، الإيرادات الضريبية، الامتثال الضريبي، كفاءة النظام الضريبي، تبسيط الإجراءات الضريبية، جودة البيانات الضريبية، الاقتصاد الرقمي، مكافحة التهرب الضريبي.

١. إطار العام للبحث والدراسات السابقة:

١/١ مقدمة البحث:

تُعد الضرائب الركيزة الأساسية للإيرادات العامة للدولة، حيث تعتمد الحكومات عليها في تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (علي، ٢٠١٤ & أمين، محمود، بدون سنة نشر). ومع ذلك، يواجه النظام الضريبي في مصر تحديات، أبرزها ضعف الثقة بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية، مما يعقد إجراءات المحاسبة الضريبية ويؤثر سلبًا على إيرادات الموازنة العامة وتمويل التنمية.

ويُعرف التحاسب الضريبي بأنه الإجراءات المتبعة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة على المكلف وتطبيق الأسعار الضريبية وتحصيلها، وهو "التنظيم الفني للضريبة الذي يتناول كيفية قياس المادة الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى ربط وتحصيل الضريبة بناءً على نتيجة القياس" (بدوي، ٢٠٠٥، ص ١٥ & مسعود ٢٠١١، ٢٤١).

واتجهت الدولة مؤخرًا نحو التحول الرقمي في جميع الإدارات الحكومية، بما في ذلك مصلحة الضرائب المصرية، حيث تسعى وزارة المالية إلى رقمنة العمليات والإجراءات الضريبية. ويهدف هذا التحول إلى تعزيز قدرة المصلحة على جمع ومعالجة ومراقبة المعلومات الضريبية.

وقد ازدادت أهمية تطبيق منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة، التي تُعد الفاتورة الإلكترونية إحدى دعائمها، خاصةً مع ميكنة إقرارات ضريبة الدخل وتقديمها إلكترونياً، وبعد جائحة كوفيد-١٩ التي أبرزت الحاجة لتقادي الزدحام في مقر تقديم الإقرارات الورقية حفاظاً على الصحة. ويتوافق النقل الفوري للفواتير الإلكترونية مع إجراءات التباعد الاجتماعي. (Olaleye, et.al., 2023, p2)

وتعمل الرقمنة على تغيير عمل الإدارات الضريبية من خلال تعزيز قدرتها على جمع ومعالجة ومراقبة المعلومات. وتعد الفواتير الإلكترونية من أهم سياسات الإصلاح الضريبي، حيث تسهل تحصيل الرسوم على الممارسات التجارية (بوعزم، ٢٠٢١). ويرتبط ترويج الفاتورة الإلكترونية وتطبيقها ارتباطاً وثيقاً بتطور التجارة الإلكترونية العالمية وظهور عصر الاقتصاد الرقمي (Zhang, Wang, 2017).

وقد أكدت دراسة (Kotsogiannis, et.all., 2025) أن اعتماد الفواتير الإلكترونية يزيد صافي مدفوعات ضريبة القيمة المضافة للشركات، كما أنها تسمح بالتحويل الآلي لمعلومات الفاتورة بين الشركات ومصلحة الضرائب، مما يحسن الامتثال الضريبي ويخفض التكاليف.

وقد اعتمدت أكثر من ٥٠ دولة حول العالم نظام الفواتير الإلكترونية (Bellon, et.al, 2022) ، وتعتبرها دول مثل تاوان جزءاً من سياسات الحكومة الإلكترونية وبرامج التنمية الاقتصادية (Lian, 2015). ومن المتوقع حدوث نمو في استخدام الفواتير الإلكترونية بمقدار 15.49 مليار دولار مع معدل نمو سنوي يزيد عن 28% بين عامي 2021، 2025. (Olaleye, et.al., 2023).

وفي إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحويل الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية، صدر قرار وزير المالية رقم (٣٣٧) لسنة ٢٠٢٢ بترخيص شركة e-tax كمقدم خدمة لمنظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية (قرار وزير المالية رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٠٢٠، موقع مصلحة الضرائب المصرية، <https://eta.gov.eg/ar/einvoice-servicepro>).

وتهدف المنظومة، حسب رئيس مصلحة الضرائب مختار توفيق، إلى تحويل الفواتير الورقية إلى رقمية، وتقليل الأعباء الإدارية، وتطوير تبادل الفواتير، وتعزيز الوضع الضريبي للشركات، وتسهيل الإجراءات الضريبية، مما يدعم الاقتصاد القومي وأهداف التنمية في رؤية مصر ٢٠٣٠ (موقع مصلحة الضرائب المصرية،

<https://eta.gov.eg/ar/news/mnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt-33>).

"تتيح الفاتورة الإلكترونية التحويل الآلي والفوري لمعلومات الفاتورة بين الشركات ومصلحة الضرائب بمجرد إصدارها، مما يعزز الامتثال الضريبي (Lee, 2016) ، ويقلل تكاليف المعاملات (كالطباعة والتخزين) ، ويحد من الأخطاء البشرية والاحتياطي، ويساهم في تحديث الاقتصاد وتطوير قطاع التكنولوجيا عبر استخدام تقنيات الاتصالات والتوقعات الرقمية (https://www.apec.org...).

وتساهم الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والنزاهة من خلال الحد من التلاعب في المعاملات التجارية، وتسهيل الرقابة، وتعتبر أساساً لتحديد الأوعية الضريبية (بن عمور، ٢٠٢١)، كما تتميز بالسرعة والكفاءة في تبادل وحفظ البيانات (موقع مصلحة الضرائب المصرية،

<https://eta.gov.eg/ar/news/mnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt-33>).

وترى الباحثة أن منظومة الفاتورة الإلكترونية تخدم السياسات والإجراءات الإصلاحية لتنمية موارد الدولة من خلال توسيع الوعاء الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي مع الرسمي. وتعتمد هذه العملية على ميكنة وتبسيط إجراءات التحصيل، ورقمنة المدفوعات الحكومية، وتكامل الأنظمة الضريبية. وستساهم هذه العوامل في تحسين دقة وعدالة المحاسبة الضريبية، ولكن يتطلب ذلك منظومة عمل متكاملة، وتشريعاً ضريبياً واضحاً وعادلاً، والتزام الممولين، وإدارة ضريبية مرنة.

(٢-١) مشكلة الدراسة:

يواجه النظام الضريبي المصري تحديات جوهرية مع تبني التحويل الرقمي، وخاصةً التطبيق الإلزامي لمنظومة الفاتورة الإلكترونية وإلغاء التعامل بالفواتير الورقية. هذه التحديات تتجلى في وجود فجوة ضريبية بين الإقرارات المقدمة والضريبة المستحقة، مما يؤثر سلباً على إيرادات الدولة.

وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية كأحد المحاور الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠ للتحويل الرقمي، لا يزال من الضروري إجراء تقييم منهجي شامل لتحديد مدى تأثير تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على كفاءة وفعالية عملية التحاسب الضريبي.

ومما سبق؛ تتمحور مشكلة البحث العلمي حول فهم أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على عملية التحاسب الضريبي في مصر وتحديد التحديات التي تواجه تطبيقه. وبناء على ذلك يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة في: ما هو أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على تحسين كفاءة وفعالية عملية التحاسب الضريبي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠؟

وينبثق عن هذا السؤال العديد من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ١- ما هو أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على تبسيط وتسريع إجراءات عملية التحاسب الضريبي في مصر (التسجيل، الإقرارات، المراجعة)؟
- ٢- ما هو أثر تطبيق الفاتورة الإلكترونية على دقة وجودة البيانات والمعلومات المستخدمة في التحاسب الضريبي؟
- ٣- ما هو أثر تطبيق الفاتورة الإلكترونية على زيادى الحصيلة الضريبية؟

٤/١ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية كإحدى آليات التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية على تحسين عملية التحاسب الضريبي في مصر. وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية أهمها :

١. تقييم أثر تطبيق الفاتورة الإلكترونية على عملية تبسيط وتسريع إجراءات عملية التحاسب الضريبي في مصر.
٢. الاستفادة من تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية في تحسين دقة وجودة البيانات والمعلومات المستخدمة في عملية التحاسب الضريبي وتقليل الأخطاء.
٣. تقييم أثر تطبيق الفاتورة الإلكترونية في تعزيز جهود زيادة الحصيلة الضريبية من خلال مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الشفافية وتوسيع القاعدة الضريبية في مصر.

٥/١ أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية بالغة على الصعيدين العلمي والعملية:

أولاً: الأهمية العلمية:

١. توسيع آفاق المعرفة: يقدم البحث تقييماً منهجياً لأثر تطبيق الفاتورة الإلكترونية على التحاسب الضريبي في مصر، وهي منطقة لا تزال تستكشف.
٢. إثراء الأدبيات: تساهم نتائج البحث في تعزيز الفهم العلمي للتحول الرقمي في الإدارة الضريبية ودور التكنولوجيا في تحسين الأنظمة الضريبية.

ثانياً: الأهمية العملية:

١. دعم التحول الرقمي: توفر الدراسة رؤى وتوصيات عملية لمصلحة الضرائب المصرية لتعزيز فعالية منظومة الفاتورة الإلكترونية وتحقيق أهدافها الرقمية.
٢. تحسين كفاءة التحاسب الضريبي: تساعد الدراسة في تحديد نقاط التحسين في عملية التحاسب الضريبي الإلكتروني لتبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف والجهد.

٣. **مكافحة التهرب وتوسيع القاعدة الضريبية:** توضح الدراسة إمكانية مساهمة الفاتورة الإلكترونية في الحد من التهرب الضريبي ودمج القطاع غير الرسمي، مما يدعم زيادة الإيرادات الضريبية.

٤. **تعزيز الثقة والعدالة:** تساهم الدراسة في فهم تأثير الفاتورة الإلكترونية على العلاقة بين مصلحة الضرائب والممولين وتعزيز الشفافية والعدالة في النظام الضريبي.

٥. **دعم التنمية المستدامة:** من خلال زيادة الإيرادات العامة وتحسين كفاءة النظام الضريبي، تدعم الدراسة بشكل غير مباشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

باختصار، تتسم هذه الدراسة بأهمية متعددة الأوجه، حيث تساهم في فهم وتطوير الجوانب الاقتصادية والمالية لمنظومة الضرائب، وتعزز جهود التحول الرقمي، وتسعى لتحسين العلاقة بين الأطراف المعنية بالعملية الضريبية، وهو ما ينعكس في نهاية المطاف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٦/١: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات المرتبطة بالفاتورة الإلكترونية:

هدفت دراسة (بوعزم، ٢٠٢١) إلى دراسة فعالية الفاتورة الإلكترونية في التجارة الإلكترونية وتحديد الأطر القانونية لحماية المستهلك وتنظيم الإيرادات الجبائية في الجزائر. **أهم النتائج:** إلزام المورد الإلكتروني بإعداد وتسليم الفاتورة إلكترونياً أو ورقياً عند الطلب، وأشارت إلى أهمية الفاتورة الإلكترونية في مراقبة التجارة الإلكترونية وتحصيل الضرائب.

هدفت دراسة (عيسى، ٢٠١٦) إلى بيان أهمية الفاتورة الإلكترونية في التجارة الإلكترونية ودورها كأداة لتحصيل ضريبة القيمة المضافة. **أهم النتائج:** وجود اختلافات إجرائية وشكلية بين الفاتورة الإلكترونية والتقليدية، وأهمية الإلكترونية كوعاء ضريبي في التجارة الإلكترونية.

هدفت دراسة (نصير، ٢٠٢٣) إلى بحث إمكانية الاستفادة من الرقمنة في تطبيق الفاتورة والإقرارات الإلكترونية بمصر لتطوير الفحص الضريبي الإلكتروني. **أهم النتائج:** وجود أثر قوي وفعال لمنظومة الفاتورة والإشعارات والإيصالات الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني.

هدفت دراسة (Lian, 2015) إلى بيان أهمية العوامل التقنية والاجتماعية والثقة والمخاطر المتصورة في تبني الخدمات الحكومية الإلكترونية الجديدة مثل نظام الفواتير الإلكترونية في تايبوان، مع الأخذ في الاعتبار تأثير بعض الخصائص الديموغرافية. **أهم النتائج:** أظهرت النتائج أن الثقة في الحكومة الإلكترونية والمخاطر المتصورة تلعبان دوراً وسيطاً في العلاقة بين النية السلوكية والمخاوف الأمنية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية.

هدفت دراسة (عبد الباقي، ٢٠٢٢) إلى تحديد العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية في مصر. **أهم النتائج:** الفائدة المدركة وسهولة الاستخدام المدركة لهما تأثير إيجابي على رضا الممولين.

هدفت دراسة (Bellon, et al., 2022) إلى بحث تأثير التحول إلى الفواتير الإلكترونية على الامتثال الضريبي والأداء لضريبة القيمة المضافة في بيرو. أهم النتائج: الفاتورة الإلكترونية زادت الامتثال الضريبي وتحصيل ضريبة القيمة المضافة، خاصة بين الشركات الصغيرة.

هدفت دراسة (Olaleye, et al., 2023) إلى إجراء مراجعة شاملة لأدبيات الفواتير الإلكترونية وتحديد الاتجاهات والفجوات البحثية. أهم النتائج: نمو الأبحاث في مجال الفواتير الإلكترونية وظهور تقنيات حديثة، والحاجة إلى إطار نظري متكامل. هدفت دراسة كل من (Tiwari, et al., 2023) & (Qi, & Azmi, 2021) إلى فهم العوامل التي تؤثر على اعتماد تقنية الفاتورة الإلكترونية من قبل الشركات، أهم النتائج: قد توصلت كلا الدراستان إلى أن تبني تقنية الفاتورة الإلكترونية يتأثر بشكل أساسي بثلاث مجموعات متداخلة من العوامل المتعلقة بخصائص التقنية نفسها، وخصائص الشركة، والبيئة التي تعمل فيها.

ثانياً: الدراسات المرتبطة بالتحاسب الضريبي:

هدفت دراسة (عطية، ٢٠٠٨) إلى إبراز أهمية وتأثير نظم المعلومات المحاسبية في حل مشكلات التحاسب الضريبي. أهم النتائج: هناك دور حيوي لنظم المعلومات المحاسبية في توفير بيانات دقيقة وفي تسهيل إجراءات التحاسب الضريبي.

هدفت دراسة (الشافعي، ٢٠١٥) إلى تقييم كفاءة التحاسب الضريبي في مصر واقترح آليات لتحسينها، وتصميم إطار لحوكمة الإدارة الضريبية لرفع كفاءة التحاسب الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في أداء الإدارة الضريبية المصرية ومعوقات في عملية التحاسب الضريبي، وأن آليات المعايير المهنية والإقرارات الضريبية لم تفعلاً بالقدر الكافي. كما توصلت إلى أن حوكمة الإدارة الضريبية تساهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين بيئة العمل، وأن محوري أطراف منظومة حوكمة الإدارة الضريبية وضوابط الحوكمة الفعالة هما الأكثر تأثيراً على كفاءة التحاسب الضريبي .

هدفت دراسة (عطية، ٢٠١٧) هدفت الدراسة إلى إبراز ضرورة وجود معايير للتحاسب الضريبي لضمان تحاسب ضريبي عادل وتوجيه الحكم الشخصي لمأمور الضرائب عند تقييم الإقرارات الضريبية. وخلصت إلى أن هذه المعايير تحقق الموضوعية، وتطور الممارسة المحاسبية الضريبية، وتزيد كفاءة الفحص، وتحدد مسؤولية مأمور الضرائب، وتعزز الثقة في المنظومة الضريبية.

هدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨) إلى تحليل مشكلات القياس والفحص الضريبي التي تواجه عملية التحاسب الضريبي لأرباح الأشخاص الاعتبارية في مصر. وقد توصلت الدراسة إلى: إقترح مدخلاً محاسبياً يتضمن تطوير الإدارة الضريبية، والنهوض بالعنصر البشري، واستخدام أساليب فحص متطورة، ورفع التزام الممولين، وتفعيل دور مراقب الحسابات، وتحقيق التوازن بين أهداف السياسة الضريبية.

هدفت دراسة (نصير، ٢٠٢١): في تطوير أداء أنشطة التحاسب الضريبي بمصر من خلال نظام التحول الرقمي. **أهم النتائج:** تأثير إيجابي قوي للتحول الرقمي (بما في ذلك الفاتورة الإلكترونية والفحص الضريبي الإلكتروني) على الحصيلة الضريبية.

هدف دراسة (أميدي، إلياس، ٢٠٢٠) إلى دراسة تأثير جودة المحاسبة الضريبية في الحد من عدم تماثل المعلومات وذلك بالتطبيق علي ديوان الضرائب السوداني. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من بينها وجود علاقة معنوية بين جودة المحاسبة الضريبية وتقليل حالة عدم تماثل المعلومات.

تناولت دراسة (عيد، ٢٠٢٠) فعالية التحاسب الضريبي في مصر، مشيرة إلى وجود فجوة بين القانون الضريبي والتطبيق العملي في مصلحة الضرائب. وأكدت الدراسة على أن تطوير التشريع الضريبي وحده غير كافٍ، بل يجب تطوير أداء مصلحة الضرائب وتطبيق مبادئ الحوكمة لزيادة الفعالية. واقرحت الدراسة مَدْخلاً مقترحاً لحوكمة مصلحة الضرائب، وأوصت بضرورة تحسين الأداء وتطوير آليات التحاسب الضريبي.

هدفت دراسة (نور، وآخرون، ٢٠٢١) إلى استكشاف تحديات التحاسب الضريبي في التجارة الإلكترونية بالسودان، وتحديد مستوى تطبيقاتها والمشاكل الضريبية المؤثرة عليها، وتحليل هذا التأثير. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة وضع أطر قانونية واضحة، وضوابط للحد من التهرب الضريبي والجمركي، مع تسليط الضوء على صعوبة تتبع المعاملات الإلكترونية وتطبيق المبادئ الضريبية التقليدية. واقرحت الدراسة إبرام اتفاقيات دولية وتقديم إعفاءات ضريبية لتشجيع نمو التجارة الإلكترونية.

تقييم الدراسات السابقة:
أوجه التشابه:

١. **الهدف العام:** تتفق معظم الدراسات في الهدف العام المتمثل في تطوير الإدارة الضريبية، وتحسين كفاءة التحاسب الضريبي، وإبراز دور التكنولوجيا في تحقيق هذه الأهداف.
٢. **أهمية التكنولوجيا:** تتفق الدراسات على أهمية التكنولوجيا في تحديث النظام الضريبي، سواء كانت نظم المعلومات المحاسبية (عطية، ٢٠٠٨)، أو الفاتورة الإلكترونية والإقرارات الإلكترونية (نصير، ٢٠٢٣)، أو التحول الرقمي بشكل عام (نصير، ٢٠٢١).
٣. **الحوكمة:** تؤكد بعض الدراسات (الشافعي، ٢٠١٥؛ عيد، ٢٠٢٠) على أهمية حوكمة الإدارة الضريبية في تحقيق فعالية التحاسب الضريبي.
٤. **الامتثال الضريبي:** تركز العديد من الدراسات (Bellon et al., 2022) على تأثير الفاتورة الإلكترونية على الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات الضريبية.

أوجه الاختلاف:

نطاق التركيز: بعض الدراسات تركز على التحاسب الضريبي بشكل عام (الشافعي، ٢٠١٥؛ عيد، ٢٠٢٠). وبعض الدراسات تركز على دور نظم المعلومات المحاسبية في التحاسب الضريبي (عطية، ٢٠٠٨). العديد من الدراسات تركز على الفاتورة الإلكترونية كأداة للإصلاح الضريبي (بوعزم، ٢٠٢١؛ عيسى، ٢٠١٦؛ نصير، ٢٠٢٣). كما ان بعض

الدراسات تتناول عوامل تبني الفاتورة الإلكترونية (Tiwari et al., 2023; Qi & Azmi, 2021) أو رضا الممولين عنها (عبد الباقي، ٢٠٢٢).
المنهجية: تستخدم الدراسات مناهج بحث مختلفة، بما في ذلك الدراسات الميدانية، والتحليل الإحصائي، والتحليل النظري، ودراسة التجارب الدولية.
التركيز الجغرافي: بعض الدراسات تركز على مصر، بينما تتناول دراسات أخرى دولاً مختلفة.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

"تتمثل الفجوة البحثية في ان الدراسات السابقة قد تكون ركزت على جوانب جزئية مثل عوامل التبني أو رضا الممولين، ولكن ليس على الأثر الشامل على عملية التحاسب الضريبي في السياق المصري. هذا وتتميز الدراسة الحالية بالتركيز على تقييم أثر تطبيق الفاتورة الإلكترونية على تحسين التحاسب الضريبي في مصر ضمن رؤية ٢٠٣٠، وهو ما يختلف عن الدراسات التي تناولت التحاسب الضريبي بشكل عام أو الفاتورة الإلكترونية في سياقات أخرى.

وتهدف الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تقديم رؤية شاملة لأثر الفاتورة الإلكترونية على التحاسب الضريبي، بما في ذلك كفاءة الأداء ودقة البيانات وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال تقليل النهرب الضريبي وزيادة الإمتثال. وتهتم الدراسة الحالية بالسياق المصري وتقديم توصيات عملية لمصلحة الضرائب المصرية، وذلك لسد الفجوة البحثية في التقييم الشامل لأثر الفاتورة الإلكترونية على التحاسب الضريبي في مصر".

٧/١ فروض البحث:

الفرض الأول:

- فرض العدم (H_0): لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على تحسين عملية التحاسب الضريبي في مصر $H_0: r = 0$
 - الفرض البديل (H_1): يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على تحسين عملية التحاسب الضريبي في مصر $H_1: r \neq 0$
- ##### الفرض الثاني

- فرض العدم (H_0): لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على تبسيط وتسريع إجراءات عملية التحاسب الضريبي في مصر $H_0: r = 0$
 - الفرض البديل (H_1): يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على تبسيط وتسريع إجراءات عملية التحاسب الضريبي في مصر. $H_1: r \neq 0$
- ##### الفرض الثالث:

- فرض العدم (H_0): لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على تحسين دقة وجودة البيانات والمعلومات المستخدمة في عملية التحاسب الضريبي $H_0: r = 0$

– الفرض البديل (H_1): يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على تحسين دقة وجودة البيانات والمعلومات المستخدمة في عملية التحاسب الضريبي $H_1: r \neq 0$

الفرض الرابع:

– فرض العدم (H_0): لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على زيادة الحصيللة الضريبية $H_0: r=0$

– الفرض البديل (H_1): يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على زيادة الحصيللة الضريبية $H_1: r \neq 0$

٨/١ منهج البحث:

"يعتمد البحث الحالي على المنهج العلمي الذي يجمع بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي. – يستخدم المنهج الاستنباطي في تطوير الإطار النظري للبحث من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، واستخلاص فروض البحث.

– بينما يتم استخدام المنهج الاستقرائي في إجراء الدراسة التطبيقية، وجمع البيانات الميدانية من خلال الاستبيان، واختبار صحة الفروض، والتوصل إلى النتائج والتوصيات. هذا وتتضمن منهجية البحث مرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى: الدراسة الميدانية:** يتم فيها تصميم وتوزيع استبيان منظم على عينة من مجتمع الدراسة بهدف جمع البيانات الأولية اللازمة لتحليل آراء واتجاهات أفراد العينة حول موضوع البحث.
- **المرحلة الثانية: الدراسة التطبيقية:** يتم فيها جمع وتحليل البيانات الثانوية المتعلقة بالضرائب خلال فترة الدراسة المحددة، وذلك لتقييم الأثر الفعلي لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على عملية التحاسب الضريبي.

٩/١ حدود الدراسة:

حدود الدراسة الموضوعية: تتعلق الدراسة بموضوع الفاتورة الإلكترونية وأثر تطبيقها على التحاسب الضريبي.

حدود الدراسة الجغرافية: جمهورية مصر العربية

حدود الدراسة الزمنية: منذ تاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠ وهو يمثل تاريخ المرحلة الأولى التي بدأ فيها التطبيق الإلزامي للفاتورة الإلكترونية إلي يوليو ٢٠٢٥.

١٠/١ خطة الدراسة: في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه سيتم استكمال الجزء

المتبقي منه على النحو التالي:

- الإطار النظري للدراسة.
- الدراسة التطبيقية.
- النتائج والتوصيات البحثية.

٢ - الإطار النظري للدراسة

١/٢ الفاتورة الإلكترونية الضريبية:

١/١/٢ المقدمة

ستمراراً لجهود الدولة في تطوير نظامها الضريبي، اتجهت مصر بقوة نحو تطبيق المنظومة الإلكترونية للضرائب، مدفوعة بأهداف استراتيجية تسعى إلى تحقيقها. يهدف هذا التحول إلى حصر المجتمع الضريبي بشكل شامل، والقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لتعزيز الشفافية والعدالة. كما تساهم هذه المنظومة في مكافحة الفساد الإداري وتقليل نفقات تحصيل الضريبة، مما يعكس التزاماً بتحسين كفاءة الإدارة الضريبية (الدجاوي، ٢٠٢٣، ص. ٢٥).

تتوافق هذه الخطوات بشكل تام مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحول الرقمي، والتي تعتبر تحسين وتطوير الخدمات الحكومية أحد أبرز محاورها. وفي هذا السياق، تمثل منظومة الفاتورة الإلكترونية ركيزة أساسية ضمن مشروع تطوير مصلحة الضرائب المصرية. ويُعزى ذلك إلى تأثيرها العميق على دفع عجلة التطور والنمو الاقتصادي، وتعزيز قدرتها على دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، فضلاً عن دورها في تحسين الخبرات الرقمية لدى الممولين. ووفقاً لموقع مصلحة الضرائب المصرية (٢٠٢٣)، تُعرّف الفاتورة الإلكترونية بأنها نظام مركزي يتيح لمصلحة الضرائب متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات (B2B) من خلال تبادل البيانات الفورية لجميع الفواتير بصيغة رقمية، بما يغني عن الاعتماد على المعاملات الورقية التقليدية.

٢/١/٢ تعريف الفاتورة الإلكترونية:

تتعدد تعريفات الفاتورة الإلكترونية بتعدد الجهات والمؤسسات التي تطرقت إليها، وإن كانت جميعها تصب في قالب واحد يتمثل في تحويل عملية الفوترة من شكلها التقليدي الورقي إلى صيغة رقمية قابلة للمعالجة الآلية. وفيما يلي أبرز التعريفات:

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022)؛ تُعرّف الفاتورة بأنها بيان تفصيلي بالبضائع التي أرسلها البائع أو الخدمات التي قدمها مزود الخدمات، بالإضافة إلى المبالغ المالية المستحقة. تُستخدم الفاتورة كسجل للمبيعات في الأنشطة التجارية، وتُعد وثيقة قانونية بالغة الأهمية بين المورد والعميل. كما تمثل الفواتير مستندات مالية أساسية تُسجل المعلومات المتعلقة بالأغراض الضريبية، لا سيما ضريبة القيمة المضافة (VAT)، وتتضمن عادةً بيانات ذات صلة بالضريبة مثل تحديد هوية كل من المورد والعميل، ووصف دقيق للسلع والخدمات المقدمة، ومعدلات الضريبة المطبقة، وإجمالي قيمة الضريبة المستحقة.

يُعرّف الاتحاد الأوروبي الفاتورة الإلكترونية بأنها مجموعة بيانات تسرد جميع العناصر المباعة من قبل المزود، ويتم إرسالها إلى المشتري عبر تبادل البيانات الإلكترونية (EDI)، شاملةً جميع التفاصيل المتفق عليها بشأن المعاملة من كلا الطرفين (Zhang & Wang, 2017, p. 161).

وبالمثل، تُعرّف دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS)، وهي السلطة الضريبية الفيدرالية في الولايات المتحدة، الفاتورة الإلكترونية بأنها فاتورة يتم إصدارها وحفظها بتنسيق إلكتروني كامل عبر نظام إلكتروني وتحتوي على متطلبات الفاتورة الضريبية. وتصرح صراحةً أن الفواتير المكتوبة يدويًا أو التي يتم مسحها ضوئيًا فقط لا تعتبر فواتير إلكترونية. (Abbas, et.al., 2024)

عرّف تي واري (Tiwari, 2003) الفاتورة الإلكترونية على أنها شكل غير مادي للفاتورة ذات تنسيق منظم وموحد يُستخدم بين شركاء سلسلة التوريد.

يرى كامارالاج (Camaralalage, 2020) أن الفاتورة الإلكترونية هي فاتورة يتم إصدارها وإرسالها واستلامها بتنسيق إلكتروني منظم يسمح بمعالجتها تلقائيًا وإلكترونيًا.

وأخيرًا يمكن تعريفها وفقًا لما ورد في مصلحة الضرائب المصرية (وزارة المالية- مصلحة الضرائب المصرية) بأنها وثيقة رقمية موحدة معترف بها في مصلحة الضرائب المصرية، وتُستخدم لإثبات عملية بيع السلع والخدمات المختلفة. هذا ويُتاح الانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية وتسجيل المبيعات وإلغاء المشتريات على النظام الإلكتروني التابع للمصلحة، مع الاستفادة من مزايا عديدة مثل إصدار الفواتير الإلكترونية وتعديلها، تخفيف العبء الإداري، تقليل تكلفة التعاملات، والاستغناء تدريجيًا عن أرشفة الفواتير ورقياً.

وتري الباحثة أنه على الرغم من دقة التعريفات المذكورة، إلا أن بعضها قد يركز على جانب واحد (مثل الجانب التقني أو القانوني)، بينما يغفل جوانب أخرى. على سبيل المثال، قد لا يُبرز تعريف الاتحاد الأوروبي بشكل صريح الجانب القانوني للفاتورة كوثيقة ضريبية، بينما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد لا يركز بشكل كافٍ على تقنيات "المعالجة الآلية" التي تميز الفاتورة الإلكترونية الحديثة عن مجرد الفواتير الرقمية. تعريف مصلحة الضرائب المصرية ممتاز في سياقه التنظيمي والتشريعي ولكنه قد يكون أقل شمولية من حيث المفهوم الأوسع للفاتورة الإلكترونية على المستوى الدولي. وبناء على ما سبق يمكن اقتراح تعريف شامل للفاتورة الإلكترونية كالتالي:

"الفاتورة الإلكترونية هي وثيقة رقمية موحدة ومنظمة قانونيًا، يتم إنشاؤها وتوقيعها وإصدارها وإرسالها واستلامها ومعالجتها آليًا بالكامل عبر أنظمة إلكترونية متخصصة، وتُستخدم لإثبات معاملات بيع السلع والخدمات بين الأطراف (شركات أو أفراد أو جهات حكومية)، وتُعد سجلًا ماليًا أساسيًا لأغراض المحاسبة والضرائب، وتخضع لرقابة ومراجعة السلطات الضريبية لضمان سلامة وكفاءة البيانات والمعلومات المتداولة فيها".
التعريف المقترح للفاتورة الإلكترونية يقدم رؤية شاملة تتجاوز التعريفات الجزئية. فهو يركز أولاً على طبيعتها الرقمية الموحدة والمعترف بها قانونيًا، مما يميزها عن مجرد

الوثائق الرقمية غير المهيكلية. ثانيًا، يبرز التعريف جوهرها في المعالجة الآلية الكاملة لمختلف مراحلها، من الإنشاء إلى الاستلام، مؤكدًا على تقليل التدخل البشري وزيادة الكفاءة. ثالثًا، يحدد بوضوح الغرض منها كإثبات للمعاملات التجارية بين كافة أطراف. رابعًا، يسلط الضوء على أهميتها كأداة مالية وضريبية أساسية. وأخيرًا، يشدد على جانب الرقابة الرسمية من قبل السلطات الضريبية لضمان سلامة وموثوقية البيانات. هذه الجوانب مجتمعة تجعل التعريف المقترح يعكس الصورة المتكاملة للفاتورة الإلكترونية في سياقها الحديث.

٣/١/٢ مراحل تطبيق الفاتور الإلكترونية في مصر:

في إطار جهودها لرقمنة الإجراءات الضريبية وتعزيز الشفافية، بدأت مصر في تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية تدريجيًا. وقد شملت هذه العملية إلزام الممولين بإصدار الفواتير والإقرارات الضريبية إلكترونيًا، وصولًا إلى تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني (الدجاوي، ٢٠٢٣) & (dewansoft.com)

نظرًا للتكاليف الكبيرة المرتبطة بهذا التحول، مثل تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتدريب الموظفين (Bellon et al., 2022)، اعتمدت مصلحة الضرائب المصرية نهجًا مرحليًا. تم تحديد ثماني مراحل لتطبيق الفاتورة الإلكترونية، حيث أخطرت الشركات بمواعيد نهائية مختلفة لاعتماد المنظومة بناءً على تصنيفاتها الإدارية وحجمها وعوامل الامتثال (Bellon et al., 2022). هذا التنفيذ التدريجي أتاح الفرصة لدراسة تأثيره على التنبؤ الطوعي للشركات غير الملزمة بشكل مباشر من خلال علاقاتها التجارية مع الشركات الملزمة (Bellon et al., 2023).

بدأت المرحلة الأولى في 15 نوفمبر ٢٠٢٠ وشملت كبار الممولين، ثم توالى المراحل لتنتهي في 15 ديسمبر ٢٠٢٢ بإلزام جميع الشركات المسجلة بالمأموريات الضريبية بإصدار الفواتير الإلكترونية (dewansoft.com). وتتضمن الفاتورة الضريبية الأساسية بيانات مثل: رقم التسلسل، تاريخ الإصدار، معلومات الممول والمشتري (الاسم، العنوان، رقم التسجيل)، تفاصيل السلعة/الخدمة (بيان، قيمة، فئة الضريبة)، وإجمالي قيمة الفاتورة.

دعمت هذه المراحل بمجموعة من القرارات التشريعية والتنظيمية الصادرة عن وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية (eta.gov.eg)، منها:

- قرارات الإلزام بالمرحلة الثماني: بدأت بقرار ٣٨٦ لسنة ٢٠٢٠ (المرحلة الأولى) وانتهت بقرار ٣٢٣ لسنة ٢٠٢٢ (المرحلة الثامنة).
- قرار وزير المالية رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠: ألزم بإصدار فواتير إلكترونية تتضمن التوقيع الإلكتروني والكود الموحد للسلعة/الخدمة.
- قرار وزير المالية ١٢٥ لسنة ٢٠٢١ (مادة ٣٨): منع خصم أو رد الضريبة على الفواتير الورقية.

- كتاب دوري ٦ لسنة ٢٠٢١: ألزم شركات تصدير الحاصلات الزراعية بإصدار فواتير إلكترونية.
 - المادتان (٣٥) و (٣٧) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد: تلزمان المكلف بإصدار فاتورة إلكترونية، مع تحديد المادة (٧١) غرامة تتراوح بين ٢٠ ألف و ١٠٠ ألف جنيه للمخالفين.
- ٤/١/٢ خصائص الفواتير الإلكترونية:

تتميز منظومة الفواتير الإلكترونية بخصائص عديدة. أول هذه الخصائص هو وجود رقم فريد لكل فاتورة، ويسمى هذا بالرقم التعريفي UUID ويختلف عن رقم الفاتورة الداخلي للشركة. أما ثاني هذه الخصائص فهي وجود شكل ومحتوى موحد لكل فاتورة داخل المنظومة مع التأكيد على أن شكل الفاتورة لن يتغير داخل الشركة .

<https://dewansoft.com/invoice-blog>

٥/١/٢ محددات وعوامل اعتماد الفواتير الإلكترونية:

يعتمد تبني الفواتير الإلكترونية على ثلاثة عوامل بيئية رئيسية (Tiwari, 2023):

١. العامل الأول: عامل البيئة التكنولوجية: يشير هذا العامل إلى كيفية تصور المتبني للسمات أو الخصائص المتعلقة بالتكنولوجيا نفسها. ويشمل ذلك:
 - الميزة النسبية: مدى تفوق الفاتورة الإلكترونية على الطرق التقليدية.
 - التوافق: مدى انسجامها مع الأنظمة والإجراءات الحالية.
 - قابلية الملاحظة: سهولة رؤية وقياس فوائدها.
 - قابلية التجربة: إمكانية تجربتها على نطاق محدود قبل التبني الكامل.
٢. العامل الثاني: عامل البيئة التنظيمية (الداخلية للمنظمة): يتعلق هذا السياق بالخصائص الداخلية للمنظمة التي تنوي تبني الفواتير الإلكترونية. ويشمل:
 - حجم وعمر ونطاق حجم الشركة: تأثير حجم الشركة وعمرها ونطاق أعمالها.
 - الهيكل الإداري للشركة وتعقيدها: مدى بساطة أو تعقيد الهيكل التنظيمي.
 - جودة ودرجة مواردها البشرية: كفاءة وتأهيل الموظفين.
 - دعم الإدارة العليا: مدى التزام ودعم القيادة للمشروع.
 - الكفاءة التكنولوجية: القدرات التكنولوجية المتاحة داخل المنظمة.
٣. العامل الثالث: عامل البيئة الخارجية: يشير هذا العامل إلى البيئة الأوسع التي تعمل فيها المنظمة وتؤثر على قرار التبني. ويشمل:
 - الصناعة: طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها المنظمة.
 - العلاقات مع الشركاء التجاريين والمنافسين: مدى تأثير هذه العلاقات.
 - اللوائح والحكومة: القوانين والتشريعات والسياسات الحكومية ذات الصلة.
 - الضغط التنافسي: الضغط من المنافسين لتبني التكنولوجيا الجديدة.
 - ضغط الشريك التجاري: الضغط من الشركاء التجاريين (الموردين) للتحول.
 - الضغط التنظيمي: أي ضغوط من جهات تنظيمية أو رقابية.

- ٦/١/٢ مزايا الفواتير الإلكترونية: (Tiwari, et.al., 2023 & Deloitte, 2021) أصبحت الفواتير الإلكترونية عاملاً محورياً في تعزيز التحول الرقمي للحكومات والقطاعات الاقتصادية، محققة أهدافاً استراتيجية للإدارات الضريبية ودافعي الضرائب (Entrate, 2021; Mehraeen & Naderi, 2015; Calderón, 2008). ساهمت الفواتير الإلكترونية في تقليل فجوة ضريبة القيمة المضافة، وخفض الأعباء الإدارية، وتقديم خدمات مبتكرة للشركات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Tiwari et al., 2023; Deloitte, 2021). يستفيد دافع الضرائب من وفورات مباشرة وتحسينات جوهرية في الإنتاجية والقدرة التنافسية بفضل المعالجة المحوسبة لوثائقهم الضريبية المتكاملة مع أنظمة المحاسبة والموردين والعملاء. (Calderón, 2008) وتتمثل المزايا الأساسية للفواتير الإلكترونية في:
- خفض التكاليف: تُقدر الوفورات المحققة من الفواتير الإلكترونية بتوفير يصل إلى ٥٠-٨٠% مقارنة بالورقية، وذلك من خلال خفض تكاليف الطباعة والتسليم والتخزين (Billientis, 2020).
 - الاستدامة البيئية: تساهم في تقليل النفايات الورقية وانبعاثات الكربون، مما يدعم بيئة أكثر استدامة (Mehraeen & Naderi, 2015; Hagsten & Falk, 2020; Zhang & Wang, 2017).
 - تسريع التدفق النقدي: تُسرّع دورة سداد الفواتير، مما يحسن رأس المال المتداول ويقلل الحاجة للاقتراض. (Jaising & Kumar, 2022)
 - تقليل المعالجة اليدوية: تنتقل البيانات تلقائياً، مما يقلل الأخطاء ويحسن جودة البيانات ودقة اتخاذ القرارات. تشمل الفوائد أيضاً: التقاط المعلومات الرقمية، التحقق الآلي، خدمة الموردين الذاتية، تحسين تسوية الحسابات، وإدارة النفقات. (Keifer, 2011)
 - الأمن والموثوقية: تُعزز الأمن عبر مصادقة المستخدمين وتقليل الأخطاء، وتُمكن من تتبع الإنفاق والكشف المبكر عن الاحتيال حيث تُمكن من مطابقة تلقائية لأوامر الشراء مع الفواتير، مما يسهل اكتشاف التناقضات. وتزيد من صعوبة التزوير وتسهل ربط المعاملات (Fan, et.all., 2020).
 - تحسين العمليات: تؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية، وتحسين رأس المال العامل، وتقليل الأخطاء. (Tiwari et al., 2023) كما تبسط الالتزامات الضريبية والمحاسبية (Qi & Azmi, 2021)، وتدير معلومات الأعمال عبر سلاسل التوريد في العصر الرقمي (Chang et al., 2013).
 - التوافق المحاسبي: تعمل بسلاسة مع مختلف أنظمة المحاسبة للمرسل والمستلم.
 - تحسين حفظ السجلات: تبسط حفظ السجلات وتزيد التدفق النقدي بانخفاض فترات الذمم المدينة.
 - إدارة الإنفاق الاستراتيجي: تدعم قرارات الإنفاق والموردين ببيانات دقيقة وفي الوقت المناسب.
 - تحسين الامتثال الضريبي: تدمج الاقتصاد غير الرسمي، مما يحسن الامتثال الضريبي ويزيد القاعدة الضريبية، ويُمكن الإدارة الضريبية من جمع كميات هائلة من المعلومات لتعزيز الرقابة وتقليل التهرب الضريبي.

مما سبق يتضح أن ؛ توفر الفواتير الإلكترونية وفورات كبيرة لدافعي الضرائب، بالإضافة إلى تحسينات جوهرية في الإنتاجية والقدرة التنافسية بفضل المعالجة الرقمية لوثائقهم الضريبية.

٢/٢ التحاسب الضريبي:

١/٢/٢ المقدمة:

التحاسب الضريبي هو المحور الأساسي للنظام الضريبي والعلاقة بين دافعي الضرائب ومصصلحة الضرائب، ويكمن نجاحه في قدرة المصلحة على تحصيل أقصى قدر من الضرائب المستحقة بأقل إجراءات وتكلفة ووقت، مع الحفاظ على علاقة إيجابية ومستمرة مع الممولين.

٢/٢/٢ مفهوم التحاسب الضريبي:

يقوم التحاسب الضريبي على أساس تنظيم الأداء الفني للضريبة من حيث قياس المادة الخاضعة لها، وربط وتحصيل الضريبة نتيجة هذا القياس (خليف ، ٢٠١٨). ويعرف التحاسب الضريبي بأنه عبارة عن تسوية الحسابات بين مصلحة الضرائب والممولين وبذلك يشمل التحاسب الضريبي عمل مصلحة الضرائب منذ تقديم الإقرارات الضريبية وحتى الربط النهائي للضريبة. (أمبدي، إلياس، ٢٠٢٠، ص ٨١) وتُعرف آلية التحاسب الضريبي بأنها عملية متعددة المراحل ومتسلسلة، تتعامل مع المكلف الضريبي بدءًا من تسجيله وتقييم نشاطه الاقتصادي، وصولاً إلى احتساب الدخل الضريبي والتدقيق والتحصيل وتطبيق الجزاءات. وتتم هذه العملية بأكملها وفقًا للقوانين الضريبية. (البعاج، ٢٠١١).

ومما سبق يمكن للباحثة صياغة تعريف مقترح للتحاسب الضريبي كما يلي:

التحاسب الضريبي: هو عملية إجرائية وقانونية شاملة ومنظمة، تتضمن تسوية الحسابات بين مصلحة الضرائب والمكلفين، وتمتد من مرحلة تقديم الإقرارات الضريبية وحصر النشاط الخاضع للضريبة، مرورًا بالفحص الضريبي وتقرير وربط الضريبة، وصولاً إلى تحصيلها وتطبيق الجزاءات وفقًا للتشريعات الضريبية السائدة. يهدف التحاسب الضريبي الفعال إلى قياس المادة الضريبية الخاضعة لها وتحصيل الضرائب المستحقة بكفاءة، مما يساهم في تقليل المخاطر الضريبية وتعزيز العلاقة الإيجابية والمستمرة بين الإدارة الضريبية والممولين.

٣/٢/٢ إجراءات التحاسب الضريبي:

تعتبر عملية المحاسبة الضريبية ترجمة عملية للتشريعات الضريبية السائدة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة. وتتم هذه العملية بأربع مراحل رئيسية تتمثل في: (الشافعي، ٢٠١٥، ص ٢٢ & علاوة، مجبل، ٢٠١٥، ص ٤٧:٤٥)

١. حصر النشاط الضريبي: تحديد جميع الأنشطة الخاضعة للضريبة.
٢. الفحص الضريبي: مراجعة الملف الضريبي للممول للتحقق من صحة الإقرارات الضريبية.
٣. تقدير وربط الضريبة: تحديد المبلغ المستحق على الممول وتثبيته.
٤. تحصيل الضريبة: جمع المبالغ المستحقة من الممولين.

ولتحقيق ذلك، تقوم مصلحة الضرائب بإجراءات أساسية مثل:

- التحقق من البيانات والمستندات المحاسبية للممول.
 - التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية لديه.
 - تقييم وتعديل الإقرار الضريبي المقدم من الممول عند الضرورة.
- تهدف هذه الإجراءات مجتمعة إلى ضمان دقة احتساب الضريبة وفعالية تحصيلها وفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها.

٤/٢/٢ أهداف التحاسب الضريبي:

- تهدف عملية التحاسب الضريبي إلى تحقيق عدة أهداف محورية للدولة والمجتمع.
١. تسعى إلى تأمين الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل النفقات العامة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.
 ٢. تعمل على تحقيق العدالة الضريبية بضمان أن يدفع كل فرد أو مؤسسة نصيبها العادل من الضرائب.
 ٣. تهدف إلى مكافحة التهرب الضريبي وحماية حقوق الخزانة العامة.
 ٤. تسعى لتبسيط الإجراءات الضريبية وتسهيلها على الممولين ومصلحة الضرائب.
 ٥. تهدف إلى تعزيز الشفافية والثقة بين دافعي الضرائب والسلطات المعنية، مما يساهم في بناء علاقة إيجابية وواضحة.

ومما سبق تؤكد الباحثة علي الدور الهام والمحوري للتحاسب الضريبي في تحقيق العدالة الضريبية وحصر المجتمع والحد من التهرب الضريبي وبصفة خاصة في ظل التطبيق الإلزامي للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني، وبما يدعم تمويل الخزانة العامة للدولة وبالتالي الإسهام في تحقيق خطط التنمية المستدامة وتحقيق رؤية الدولة المصرية ٢٠٢٣.

٣/٢ دور الفاتورة الإلكترونية في دعم التحول الرقمي

التحول الرقمي يعني استخدام التكنولوجيا (مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة) لتحويل العمليات التقليدية إلى رقمية. في المجال الضريبي، يهدف هذا التحول إلى تبسيط إجراءات التحصيل والمراقبة وإدارة المخاطر، وتحسين تقديم الخدمات للمكلفين (كالإقرارات والدفع الإلكتروني). إنه استثمار في الفكر وتغيير في السلوك لتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية، وزيادة الدقة في الفحص والربط والتحصيل، واكتشاف التهرب الضريبي بشكل أسرع (نصير، ٢٠٢١؛ الدجاوي، ٢٠٢٣).

لقد أصبحت الفاتورة الإلكترونية ركيزة أساسية في التحول الرقمي الشامل الذي تتبناه غالبية الدول، بهدف بناء مجتمعات قائمة على المعرفة والتكنولوجيا وتحقيق التنمية المستدامة. هذا التحول، المدعوم سياسياً، لم يعد خياراً بل ضرورة ملحة لكافة المؤسسات.

٤/٢ الفاتورة الإلكترونية وعملية التحاسب الضريبي: (Abbas,et.all., 2024, (pp.80:84 & Zhang, Wang, 2017

١/٤/٢ أثر الفاتورة الإلكترونية على عملية التحاسب الضريبي:

يُعد تعزيز القدرة على تحصيل الضرائب هدفًا محوريًا للحكومات، حيث يُقوّض التهرب الضريبي قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة ويزيد من اختلال العدالة الضريبية، خاصة في الاقتصادات النامية. (Zhang, Wang, 2017) في هذا السياق، برزت تكنولوجيا المعلومات كأداة فعالة لتعزيز الامتثال الضريبي، حيث تتيح الفاتورة الإلكترونية لسلطات الضرائب الوصول الفوري إلى معلومات تدفق السلع والخدمات (Jianjun Li et al., 2020).

تُعد الفاتورة الإلكترونية أداة فعالة في مكافحة التهرب الضريبي. من خلال تحليل بياناتها بالاشتراك مع الإقرارات الإلكترونية، وهو ما يمكن مصلحة الضرائب من كشف أي تلاعب أو تزوير في الفواتير والمعاملات غير الرسمية. هذا التحسين في الدقة والشفافية يقلل من المنازعات الضريبية ويعزز كفاءة مصلحة الضرائب في تحصيل الضريبة ضمن بيئة التحول الرقمي. (Nguyen et al., 2020).

وتُعتبر الفاتورة الإلكترونية خطوة هامة نحو نظام ضريبي أكثر كفاءة وشفافية وعدالة، وتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف مصلحة الضرائب في زيادة الحصيلة الضريبية ومكافحة التهربي، وذلك بالرغم من أنها تحمل طبيعة إلزامية دون عائد مباشر، مما يجعل تحصيلها تحديًا. لذا، تتجه الإدارات الضريبية للتحول الرقمي لأتمتة الأنظمة، بهدف تحصيل الضريبة بشكل عادل وصحيح دون فرض ضرائب جديدة أو حتي زيادة المعدلات الضريبية.

وتساهم الفاتورة الإلكترونية بشكل مباشر في تحسين عملية التحاسب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية عبر ثلاث خطوات رئيسية:

١. **الحصر الضريبي وتقديم الإقرار الضريبي:** الفاتورة الإلكترونية توثق جميع المعاملات التجارية بدقة، مما يسهل حصر جميع المكلفين ومكافحة التهرب. كما تزيد من جودة وسرعة تدفق المعلومات للإدارة الضريبية، وتقلل الأخطاء في الإقرارات، وتوفر الوقت والجهد على المكلفين والمصلحة على حد سواء.
٢. **الفحص الضريبي الإلكتروني:** تُعد الفاتورة الإلكترونية النواة الأساسية للفحص الإلكتروني، حيث توفر لضباط الفحص بيانات دقيقة ومفصلة عن المعاملات، مما يختصر وقت الفحص، ويقلل التقديرات التعسفية، ويزيد من كفاءة الفحص الضريبي وعدد المكلفين الخاضعين له، وبالتالي تزيد الإيرادات (مراد، ٢٠٢٠؛ سالم، ٢٠١٥).
٣. **تحصيل الضريبة والدفع الإلكتروني:** الفاتورة الإلكترونية تدعم التحول نحو الدفع الإلكتروني، الذي أصبح إلزاميًا للمستحقات الحكومية. يتيح الدفع الإلكتروني تحويل الأموال بسرعة وأمان من حساب المكلف إلى حساب المصلحة، مع إمكانية استرداد المبالغ بسهولة. يساهم ذلك في زيادة سرعة التحصيل وحجم الإيرادات، والانتقال نحو أنظمة تحصيل إلكترونية كاملة (الميهي، ٢٠٢٢؛ معزوز، ٢٠٢٢).

وتؤكد الباحثة علي ان الفاتورة الإلكترونية لها أثر كبير وإيجابي على عملية التحاسب الضريبي، ويمكن تلخيص هذا الأثر في عدة نقاط رئيسية:

١. تحسين دقة البيانات الضريبية:

- تُقلل الفاتورة الإلكترونية من الأخطاء البشرية التي تحدث في الفواتير الورقية، حيث يتم إدخال البيانات وتداولها إلكترونياً.
- تضمن مطابقة الفواتير الصادرة والواردة مع الإقرارات الضريبية، مما يقلل من التناقضات ويسهل عملية المراجعة الضريبية.

٢. مكافحة التهرب الضريبي والاحتيال:

- تساهم في القضاء على الفواتير الوهمية أو المزورة، وذلك بفضل التوقيع الإلكتروني والأكواد الضريبية الفريدة لكل فاتورة.
- توفر رقابة فعالة على المعاملات التجارية، مما يضمن تسجيل جميع المبيعات والمشتريات، وبالتالي يزيد من الحصيلة الضريبية.
- تُمكن الجهات الضريبية من الحصول على بيانات المعاملات في الوقت الفعلي أو شبه الفعلي، مما يسهل اكتشاف أي مخالفات أو محاولات تهرب.

٣. تبسيط الإجراءات الضريبية وتقليل الأعباء الإدارية:

- تسرع عملية إصدار الفواتير وإرسالها واستلامها ومعالجتها.
- تقلل من الحاجة إلى حفظ الفواتير الورقية وما يترتب عليها من تكاليف تخزين وأرشفة.
- تسهل عملية تقديم الإقرارات الضريبية، حيث يمكن استخلاص البيانات منها تلقائياً.
- تقلل من وقت المراجعات الضريبية، حيث يمكن للمراجعين الوصول إلى البيانات بشكل فوري ودقيق.

٤. تعزيز الشفافية والثقة:

- تزيد من شفافية التعاملات التجارية بين الشركات والجهات الضريبية.
- تبني الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب بفضل وضوح ودقة البيانات.

٥. توفير التكاليف:

- على المدى الطويل، تساهم في توفير تكاليف الطباعة والتخزين والإرسال للفواتير الورقية.
- تقلل من التكاليف المرتبطة بالامتثال الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الأخطاء.

٦. دعم التحول الرقمي الشامل:

- تُعد الفاتورة الإلكترونية جزءاً أساسياً من منظومة التحول الرقمي الشامل في المنظومة الضريبية، والذي يشمل أيضاً الإقرارات الضريبية الإلكترونية والإيصال الإلكتروني وغيرها.
- تساهم في بناء قواعد بيانات ضريبية دقيقة ومحدثة، مما يعزز التخطيط الاقتصادي والمالي.

٢/٤/٢ التحديات المحتملة لتطبيق الفاتورة الإلكترونية:

- على الرغم من المزايا العديدة، قد تواجه الشركات بعض التحديات في البداية، مثل:
 - التكاليف الأولية للانتقال إلى النظام الجديد (برامج، تدريب).
 - الحاجة إلى تحديث البنية التحتية التكنولوجية.
 - ضمان أمان وحماية البيانات في النظام الإلكتروني.
 - ضرورة تدريب الموظفين على استخدام المنظومات الجديدة.
- ومما سبق تؤكد الباحثة علي ان تطبيق الفاتورة الإلكترونية يعد خطوة هامة نحو نظام ضريبي أكثر كفاءة وشفافية وعدالة، وتُساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف مصلحة الضرائب في زيادة الحصيلة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي مما ينعكس علي زيادة الحصيلة الضريبية، ويجعل النظام الضريبي أكثر كفاءة وشفافية.
- وهو ما يثبت صحة الفروض البديلة للبحث؛ حيث يوجد أثر إيجابي لتطبيق الفاتورة الإلكترونية علي كل من تحسين عملية التحاسب الضريبي، وعلي تبسيط وتسريع إجراءات التحاسب، وعلي تحسين دقة وجودة البيانات والمعلومات المستخدمة في التحاسب، وعلي زيادة الحصيلة الضريبية.

٣ الدراسة التطبيقية

اعتمدت هذه الدراسة التطبيقية على جزئين أساسيين لتحقيق أهدافها: تحليل البيانات الفعلية للحصيلة الضريبية لتقييم الأثر الكمي لمنظومة الفاتورة الإلكترونية، والدراسة الميدانية واختبار الفروض لفهم التصورات العملية للمتخصصين.

٣ / ١ تحليل البيانات الفعلية للحصيلة الضريبية

يهدف هذا الجزء إلى تحليل بيانات الإيرادات الحكومية والضريبية الفعلية لجمهورية مصر العربية قبل وبعد تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية. تم الحصول على هذه البيانات من التقارير الرسمية لوزارة المالية المصرية والبيانات المنشورة للموازنة العامة للدولة. تعتمد هذه البيانات على الإيرادات العامة للدولة، التي تُعد الضرائب مكوناً رئيسياً فيها، بما في ذلك الضرائب على الدخل، ضريبة القيمة المضافة، الضرائب الجمركية، وباقي الإيرادات الضريبية.

لتحليل الأثر الزمني لتطبيق الفاتورة الإلكترونية، تم تقسيم الفترات الزمنية كالتالي:

١. فترة ما قبل التطبيق الفعلي (حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩): حيث اعتمد التحصيل الضريبي على الإجراءات التقليدية.
٢. فترة التحول والتطبيق التدريجي (2020/2021 - 2022/2023): شهدت هذه الفترة البدء التدريجي في إلزام الشركات بالانضمام للنظام.
٣. فترة ما بعد الإلزام الكامل (٢٠٢٤/٢٠٢٣ وما بعدها): يُفترض خلالها استقرار النظام وظهور تأثيره الكامل.

١/١/٣ تطور الإيرادات الحكومية الفعلية

يوضح الجدول (١) تطور الإيرادات الحكومية الفعلية والمقدرة ونسبة كل منها للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى معدل النمو السنوي.

الجدول ١: الإيرادات الحكومية الفعلية والموازنة التقديرية (مليون جنيه مصري)

السنة المالية	الإيرادات الفعلية (مليون جنيه مصري)	الإيرادات الفعلية (%) من الناتج المحلي	الإيرادات المقدرة (مليون جنيه مصري)	الإيرادات المقدرة (%) من الناتج المحلي	معدل النمو السنوي (%)
2005/2006	75,759	14.8	79,842	16.1	-
2006/2007	97,774	16.1	81,605	13.4	29.1
2007/2008	114,307	15.3	106,707	14.2	16.9
2008/2009	137,222	16.7	120,824	14.5	20.0
2009/2010	170,494	17.3	144,555	14.8	24.2
2010/2011	190,027	16.4	222,322	19.0	11.5
2011/2012	207,410	16.5	233,444	18.6	9.1
2012/2013	251,119	17.1	259,905	17.8	21.1
2013/2014	260,788	17.4	308,728	19.1	3.9
2014/2015	305,907	17.9	364,279	19.9	17.3
2015/2016	352,215	18.0	422,477	20.1	15.1
2016/2017	469,302	19.3	602,918	21.8	33.2
2017/2018	634,121	21.3	770,280	21.9	35.1
2018/2019	736,131	21.9	856,114	21.5	16.1
2019/2020	833,993	21.7	944,777	21.9	13.3
2020/2021	882,493	21.0	994,445	21.6	5.8
2021/2022	991,402	21.0	1,168,790	21.9	12.3
2022/2023	1,258,582	21.6	1,362,945	22.2	26.9
2023/2024 (متوقع)	1,628,994	21.9	1,569,991	21.1	29.4
2024/2025 (مشروع)	2,080,354	21.9	2,054,701	21.3	27.7
2025/2026 (مشروع)	2,654,710	21.8	2,354,771	23.0	3.6

المصدر: البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية. ملاحظة: السنوات باللون الغامق تمثل فترة التحول والتطبيق التدريجي للفاتورة الإلكترونية.

التعليق على الجدول ١:

يُقدم الجدول ١ نظرة شاملة على تطور الإيرادات الحكومية في مصر، ويُمكن تقسيم التحليل وفقاً لفترات تطبيق الفاتورة الإلكترونية:

- **فترة ما قبل التطبيق الفعلي (حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩):** شهدت الإيرادات الحكومية نمواً مطرداً وارتفعت بشكل كبير من ٧٥,٧٥٩ مليون جنيه مصري في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٨٣٣,٩٩٣ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٠/٢٠١٩. تراوح معدل النمو السنوي بين ٣.٩% و ٣٥.١%، مما يعكس عوامل اقتصادية مختلفة أثرت على الحصيلة. بقيت نسبة الإيرادات الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة نسبياً، متأرجحة بين ١٤.٨% و ٢١.٩%.
 - **فترة التحول والتطبيق التدريجي (2022/2023 - 2020/2021):** في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، تباطأ معدل النمو السنوي إلى ٥.٨%، وهو ما قد يُعزى إلى تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وبداية تطبيق الفاتورة الإلكترونية الذي يتطلب وقتاً لاستيعابه وتحقيق كامل أثره. ومع ذلك، شهدت السنتان التاليتان (٢٠٢٢/٢٠٢١ و ٢٠٢٣/٢٠٢٢) انتعاشاً قوياً في معدل النمو السنوي، حيث بلغ ١٢.٣% ثم ٢٦.٩% على التوالي. هذا التسارع يتزامن بوضوح مع التوسع التدريجي في إلزام الشركات بنظام الفاتورة الإلكترونية. ورغم هذا النمو، ظلت نسبة الإيرادات الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة نسبياً حول ٢١.٠% - ٢١.٦%.
 - **فترة ما بعد الإلزام الكامل (٢٠٢٤/٢٠٢٣ وما بعدها - التوقعات):** تُشير الموازنات التقديرية والمشروعات للسنوات اللاحقة إلى استمرار النمو القوي في الإيرادات الحكومية، بمعدلات نمو سنوية مرتفعة (٢٩.٤% في ٢٠٢٤/٢٠٢٣ و ٢٧.٧% في ٢٠٢٥/٢٠٢٤). يُتوقع أن ترتفع نسبة الإيرادات الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي ٢١.٩%، وربما ٢٣.٠% في ٢٠٢٦/٢٠٢٥. يشير هذا النمو المتسارع بعد فترة التحول إلى تأثير إيجابي محتمل لاستقرار وتوسع نظام الفاتورة الإلكترونية في تعزيز كفاءة التحصيل وزيادة الإيرادات العامة للدولة.
- ٢/١/٣ تطور الحصيلة الضريبية حسب الأنواع المختلفة**
- يُعرض الجدول (٢) تطور الإيرادات الضريبية مقسمة حسب الأنواع الرئيسية (الضرائب العامة، ضريبة القيمة المضافة، الضرائب الجمركية، وباقي الإيرادات الضريبية) قبل وبعد تطبيق الفاتورة الإلكترونية.

أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على عملية التحاسب الضريبي.....
د / ولاء محمد عبد العليم عبد العظيم فتيح

الجدول ٢: تطور الإيرادات الضريبية حسب الأنواع (مليون جنيه مصري)

السنة المالية	إجمالي الإيرادات الضريبية	الضرائب العامة	الضريبة على القيمة المضافة	الضرائب الجمركية	باقي الإيرادات الضريبية
2013/2014	260,289	154,573	77,001	17,723	13,494
2014/2015	317,839	175,088	107,808	21,549	13,394
2015/2016	352,215	190,056	120,048	28,091	14,120
2016/2017	462,007	225,655	183,471	34,400	18,482
2017/2018	629,303	304,367	261,510	37,908	25,518
2018/2019	736,131	360,938	308,969	42,020	24,194
2019/2020	739,633	386,758	294,013	32,072	26,789
2020/2021	833,993	418,533	339,711	36,130	39,619
2021/2022	991,402	505,869	397,581	42,956	44,996
2022/2023	1,258,582	660,857	478,334	59,360	59,011
2023/2024 (متوقع)	1,328,998	690,977	516,548	70,778	71,695
2024/2025 (مشروع)	2,080,354	1,080,870	801,355	118,771	79,507
2025/2026 (مشروع)	2,154,710	1,144,014	927,940	135,777	146,979

المصدر: إعداد الباحثة من واقع الموازنات العامة للدولة - وزارة المالية، جمهورية مصر العربية. ملاحظة: السنوات باللون الغامق تمثل فترة التحول والتطبيق التدريجي للفاتورة الإلكترونية.

التعليق على الجدول ٢:

يوضح الجدول ٢ التغيرات في بنود الإيرادات الضريبية المختلفة، مما يتيح تقييم الأثر المحتمل للفاتورة الإلكترونية على كل نوع من الضرائب:

- فترة ما قبل التطبيق الفعلي: (2019/2020 - 2013/2014) شهدت جميع أنواع الضرائب نموًا، وكانت الضرائب العامة (بما في ذلك ضريبة الدخل) تشكل الجزء الأكبر. بدأت ضريبة القيمة المضافة في الزيادة تدريجيًا بعد تطبيقها في عام ٢٠١٦.
- فترة التحول والتطبيق التدريجي: (2022/2023 - 2020/2021)
 - نمو ملحوظ في إجمالي الحصيلة: ارتفعت الإيرادات الضريبية الإجمالية بشكل كبير من ٧٣٩,٦٣٣ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١,٢٥٨,٥٨٢ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
 - تأثير واضح على ضريبة القيمة المضافة: سجلت ضريبة القيمة المضافة نموًا قويًا وملحوظًا خلال هذه الفترة. يُعزى ذلك إلى دور نظام الفاتورة الإلكترونية في زيادة الشفافية وتتبع المعاملات بدقة أكبر، مما يحد من التهرب الضريبي في هذا النوع من الضرائب.

- نمو في الضرائب الأخرى: شهدت الضرائب العامة (ضريبة الدخل) والضرائب الجمركية وباقي الإيرادات الضريبية نموًا أيضًا، وإن كان تأثير الفاتورة الإلكترونية عليها قد يكون غير مباشر، إلا أن تحسين الشفافية والرقابة العامة على المعاملات الاقتصادية يسهم في زيادة الامتثال الضريبي الشامل.
 - فترة ما بعد الإلزام الكامل (٢٠٢٣/٢٠٢٤ وما بعدها - التوقعات):
 - استمرار النمو القوي: تشير التوقعات إلى استمرار النمو القوي في جميع أنواع الضرائب، خاصة ضريبة القيمة المضافة والضرائب العامة.
 - قفزات متوقعة: تعكس الزيادات الكبيرة المتوقعة في هذه الفترة التأثير الكامل لنظام الفاتورة الإلكترونية في توسيع القاعدة الضريبية، مكافحة التهرب، وتحسين كفاءة التحصيل.
- الاستنتاج من تحليل البيانات الفعلية:

تُظهر البيانات الكمية المتاحة ارتباطًا إيجابيًا واضحًا بين تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والنمو المتسارع في الحصيلة الضريبية في مصر، وخاصةً ضريبة القيمة المضافة. يوفر النظام أدوات فعالة لتعزيز الشفافية، تحسين تتبع المعاملات، والحد من التهرب الضريبي، مما ينعكس في الزيادات الملحوظة في الإيرادات بعد بدء تطبيقه وتعميمه. ورغم ضرورة الأخذ في الاعتبار عوامل اقتصادية أخرى مؤثرة (كالنمو الاقتصادي والتضخم)، إلا أن التزامن والنمو النوعي في بنود الضرائب الرئيسية يدعم الفرضية القائلة بأن الفاتورة الإلكترونية تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الضريبي.

٢/٣ الدراسة الميدانية واختبار الفروض

تكمّل الدراسة الميدانية هذا البحث من خلال جمع البيانات المباشرة من عينة من المتخصصين لفهم تصوراتهم وتجاربهم حول تأثير الفاتورة الإلكترونية. تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، والتي تم تحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي لاختبار فروض الدراسة. (سيتم تفصيل الإحصاء الوصفي في القسم ٣.٢.١ والإحصاء الاستدلالي لاحقًا).

١/٢/٣ الإحصاء الوصفي للدراسة الميدانية

يهدف هذا التحليل إلى تقديم وصف إحصائي للبيانات التي تم جمعها من ١١٦ مشاركًا حول منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر. يشمل الوصف الخصائص الديموغرافية والتنظيمية للعينة، بالإضافة إلى تقييم الاتساق الداخلي لأداة القياس ووصف استجابات المشاركين تجاه أبعاد الدراسة الرئيسية.

١/١/٢/٣ الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية والتنظيمية

يُقدم هذا القسم وصفًا للخصائص الديموغرافية والتنظيمية لعينة الدراسة (N=116)، مما يساعد في فهم سياق نتائج الدراسة.

أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على عملية التحاسب الضريبي.....
د / ولاء محمد عبد العليم عبد العظيم فتيح

الجدول ٣: الإحصاء الوصفي للخصائص الديموغرافية والتنظيمية للمشاركين

المتغير	N	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
الجنس	116	1.00	2.00	1.38	0.49
المستوى التعليمي	116	3.00	4.00	3.93	0.25
سنوات الخبرة	116	1.00	6.00	3.91	2.32
نوع جهة العمل	116	2.00	5.00	3.83	1.21
حجم جهة العمل	116	1.00	4.00	2.14	1.08
المسمى الوظيفي	116	1.00	3.00	2.55	0.56

التعليق على الجدول ٣: يكشف الجدول ٣ أن غالبية المشاركين هم من الذكور (متوسط = ١.٣٨)، ويتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ (متوسط = ٣.٩٣، وانحراف معياري منخفض ٠.٢٥)، مما يشير إلى أنهم متخصصون مؤهلون. تُظهر سنوات الخبرة (متوسط = ٣.٩١، انحراف معياري = ٢.٣٢) تنوعًا كبيرًا، ما يثري الدراسة بوجهات نظر من ذوي الخبرات المختلفة. كما أن هناك تنوع في أنواع وأحجام جهات العمل التي ينتمون إليها (متوسط نوع العمل = ٣.٨٣، متوسط حجم العمل = ٢.١٤)، ويشغلون غالبًا مناصب وظيفية إشرافية أو تخصصية (متوسط = ٢.٥٥) ذات صلة مباشرة بالمحاسبة والضرائب. تُشير هذه الخصائص إلى أن العينة ذات صلة وملاءمة عالية لتقديم رؤى دقيقة حول موضوع الدراسة.

٢/١/٢/٣ تحليل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لتقييم الاتساق الداخلي لأداة القياس الكلية التي تتكون من ٤٢ بندًا، للتأكد من أن البنود متماسكة وتقيس نفس المفهوم بفاعلية.

الجدول ٤: إحصائيات الاتساق الداخلي للمقياس الكلي

ألفا كرونباخ	عدد البنود (N)
0.965	42

التعليق على الجدول ٤: تُظهر قيمة ألفا كرونباخ البالغة ٠.٩٦٥ للمقياس الكلي مستوى ممتازًا جدًا من الاتساق الداخلي والموثوقية. هذه القيمة، التي تفوق بكثير المعيار المقبول (٠.٧٠)، تؤكد أن بنود المقياس متجانسة وتقيس بشكل فعال الأبعاد المختلفة المتعلقة بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، مما يضفي ثقة عالية على جودة وموثوقية البيانات المجمعة.

٣/١/٢/٣ الإحصاء الوصفي لفروض البحث
الجدول ٥: الإحصاء الوصفي للأبعاد الرئيسية (المتغيرات المجمعة)

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	N	البعد الرئيسي
0.49	4.06	5.00	3.00	116	الفرض الأول: كفاءة التحاسب الضريبي
0.53	3.95	5.00	2.67	116	الفرض الثاني: تبسيط وتسريع الإجراءات
0.71	3.90	4.90	116	116	الفرض الثالث: جودة البيانات وموثوقيته
0.61	4.02	5.00	2.56	116	الفرض الرابع: زيادة الإيرادات الضريبية

تُظهر النتائج في الجدول ٥ أن جميع الأبعاد الرئيسية للدراسة حصلت على متوسطات مرتفعة نسبياً، تتراوح بين ٣.٩٠ و ٤.٠٦ (على مقياس ليكرت من ١ إلى ٥). هذا يشير إلى موافقة قوية من غالبية المشاركين على أن منظومة الفاتورة الإلكترونية قد أحدثت تأثيراً إيجابياً في جميع الأبعاد المدروسة:

- **كفاءة التحاسب الضريبي:** بمتوسط (٤.٠٦) وانحراف معياري منخفض (٠.٤٩)، مما يدل على مستوى عالٍ من الموافقة والإجماع على أن الفاتورة الإلكترونية تساهم بفعالية في تحسين كفاءة التحاسب الضريبي.
 - **تبسيط وتسريع الإجراءات:** بمتوسط (٣.٩٥) وانحراف معياري (٠.٥٣)، مما يشير إلى اعتقاد سائد بأن الفاتورة الإلكترونية تساهم في تيسير وتسريع الإجراءات الضريبية.
 - **جودة البيانات وموثوقيتها:** بمتوسط (٣.٩٠) وانحراف معياري (٠.٧١)، وهو الأعلى بين الأبعاد، مما يعكس وجود بعض التباين في آراء المشاركين، على الرغم من أن الاتجاه العام ما زال يميل نحو الموافقة على تحسين جودة البيانات ودقتها.
 - **زيادة الإيرادات الضريبية:** بمتوسط (٤.٠٢) وانحراف معياري (٠.٦١)، مما يؤكد اعتقاداً قوياً بأن الفاتورة الإلكترونية تساهم في تعزيز الإيرادات الضريبية المحصلة.
- تُعزز هذه النتائج الإحصائية الوصفية التصور الإيجابي العام للمشاركين حول الفوائد المتعددة لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر.
- ٤/١/٢/٣ مستويات الموافقة على الأبعاد الرئيسية
- لتحليل مستويات الموافقة بشكل أكثر تفصيلاً، تم تصنيف متوسطات الفروض الرئيسية إلى ثلاث فئات: منخفض، متوسط، ومرتفع.

الجدول ٦: التوزيع التكراري والنسبي لمستويات الموافقة على الأبعاد الرئيسية

النسبة المئوية (%)	التكرار (N)	المستوى	البعد الرئيسي
100.0	116	مرتفع	كفاءة التحاسب الضريبي
100.0	116	المجموع	
98.3	114	مرتفع	تبسيط وتسريع الإجراءات
1.7	2	متوسط	
100.0	116	المجموع	
93.1	108	مرتفع	جودة البيانات وموثوقيتها
6.0	7	متوسط	
0.9	1	منخفض	
100.0	116	المجموع	
97.4	113	مرتفع	زيادة الإيرادات الضريبية
2.6	3	متوسط	
100.0	116	المجموع	

يُعزز هذا الجدول النتائج السابقة ويؤكد مستوى الموافقة المرتفع جدًا على جميع أبعاد الدراسة الرئيسية:

- كفاءة التحاسب الضريبي: تُظهر إجماعًا تامًا (100%) بين المشاركين على أن الفاتورة الإلكترونية تساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة التحاسب الضريبي.
 - تبسيط وتسريع الإجراءات: وافقت الغالبية العظمى (98.3%) بمستوى مرتفع على أن الفاتورة الإلكترونية قد ساهمت في تبسيط وتسريع الإجراءات الضريبية.
 - جودة البيانات وموثوقيتها: على الرغم من وجود نسبة ضئيلة من الاستجابات المتوسطة والمنخفضة (٦.٠% و ٠.٩% على التوالي)، إلا أن 93.1% من المشاركين لا يزالون يوافقون بمستوى مرتفع على تحسن جودة ودقة البيانات.
 - زيادة الإيرادات الضريبية: أكد 97.4% من المشاركين اعتقادهم بأن نظام الفاتورة الإلكترونية يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية.
- تُبرز هذه التحليلات الإحصائية الوصفية التصور الإيجابي القوي والواسع النطاق لدى عينة الدراسة حول الفوائد المتعددة لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر. تُشكل هذه النتائج أساسًا قويًا للانتقال إلى التحليل الإحصائي الاستدلالي لاختبار الفروض بشكل رسمي.

٢/٢/٣ التحليل الاستدلالي للدراسة الميدانية

لتعميق فهمنا لتصورات المتخصصين، تم إجراء تحليلات إحصائية استدلالية على بيانات الاستبيان، بدءًا باختبار طبيعية التوزيع، ثم تحليل الارتباطات، وأخيرًا اختبار الفروق بين الأبعاد الرئيسية.

١/٢/٢/٣ اختبار طبيعية توزيع البيانات:

تم استخدام اختباري كولموجروف-سميرنوف وشابيرو-ويلك لفحص طبيعية توزيع البيانات الخاصة بالمتغيرات الرئيسية للدراسة.

جدول ٧: نتائج اختبارات طبيعية التوزيع للمحاور الرئيسية

اختبار شابيرو-ويلك	اختبار كولموجروف-سميرنوف	المحور الرئيسي
قيمة الدلالة	الإحصائية	
0.000	0.207	كفاءة التحاسب الضريبي
0.000	0.167	تبسيط وتسريع الإجراءات
0.000	0.205	جودة البيانات وموثوقيتها
0.000	0.214	زيادة الإيرادات الضريبية

التعليق والتحليل: تشير قيم مستوى الدلالة (Sig.) الأقل من ٠.٠٠١ لجميع المحاور في كلا الاختبارين إلى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. بناءً على هذه النتيجة، تم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية في التحليلات اللاحقة لضمان دقة وموثوقية النتائج.

٢/٢/٢/٣ تحليل الارتباطات بين الفروض الرئيسية (معامل سبيرمان وكندال تاو-ب) للتحقق من طبيعة العلاقة بين الفروض الرئيسية الأربعة (كفاءة التحاسب الضريبي، تبسيط وتسريع الإجراءات، جودة ودقة البيانات، وزيادة الإيرادات الضريبية)، تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان للرتب (Spearman's ρ) ومعامل ارتباط كندال تاو-ب (Kendall's τ_b)، وهما مناسبان للبيانات الترتيبية وغير الطبيعية.

جدول ٨: مصفوفة الارتباطات بين الفروض الرئيسية للدراسة (N=116)

الفرض الرابع	الفرض الثالث	الفرض الثاني	الفرض الأول	
Kendall's tau_b				
0.586**	0.565**	0.539**	1.000	الفرض الأول
0.613**	0.589**	1.000	0.539**	الفرض الثاني
0.620**	1.000	0.589**	0.565**	الفرض الثالث
1.000	0.620**	0.613**	0.586**	الفرض الرابع
Spearman's rho				
0.756**	0.722**	0.694**	1.000	الفرض الأول
0.736**	0.711**	1.000	0.694**	الفرض الثاني
0.787**	1.000	0.711**	0.722**	الفرض الثالث
1.000	0.787**	0.736**	0.756**	الفرض الرابع

ملاحظة: ** يشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ (ثنائي الطرف).

تُظهر النتائج وجود علاقات ارتباط طردية قوية جداً وذات دلالة إحصائية عالية ($p < 0.001$) بين جميع الفروض الرئيسية للدراسة. تتراوح قيم معامل سبيرمان (ρ) بين 0.694 و 0.787، مما يشير إلى ارتباطات قوية جداً. بينما تتراوح قيم معامل كندال تاو-ب (τ_b) بين 0.539 و 0.620، مما يُفسر على أنها ارتباطات متوسطة إلى قوية. كلا المعاملين يؤكدان على الاتجاه الإيجابي والقوة المعنوية للعلاقات.

يبرز بشكل خاص أن الفرض الثالث (تحسين جودة ودقة البيانات) يُظهر أقوى ارتباط مع الفرض الرابع (زيادة الإيرادات الضريبية)، حيث بلغ معامل سبيرمان 0.787 (وكندال تاو-ب 0.620). هذا يؤكد الأهمية المحورية لجودة البيانات في تحقيق أهداف زيادة الحصيلة الضريبية. كما تُظهر الارتباطات القوية بين "الفرض الأول (كفاءة التحاسب الضريبي)" و "الفرض الرابع (زيادة الإيرادات الضريبية)" ($p = 0.756$)، وكذلك بين "الفرض الثاني (تبسيط وتسريع الإجراءات)" و "الفرض الرابع (زيادة الإيرادات الضريبية)". ($p = 0.736$) هذه النتائج تدعم الفرضيات الأساسية للدراسة حول الأثر الإيجابي الشامل لمنظومة الفاتورة الإلكترونية.

٣/٢/٢/٣ تحليل الفروق بين الفروض الرئيسية (اختبار فريدمان)

للتحقق مما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط الرتب بين الفروض الأربعة الرئيسية، تم تطبيق اختبار فريدمان (Friedman Test)، وهو اختبار لا معلمي مناسب للمقارنات المتكررة مع البيانات الترتيبية.

جدول ٩: متوسط رتب الفروض الرئيسية وفقاً لاختبار فريدمان

الفرص	متوسط الرتبة
الفرض الأول (تحسين كفاءة التحاسب الضريبي)	2.93
الفرض الرابع (زيادة الإيرادات الضريبية)	2.62
الفرض الثاني (تبسيط وتسريع الإجراءات الضريبية)	2.28
الفرض الثالث (تحسين جودة ودقة البيانات)	2.17

جدول ١٠: إحصائيات اختبار فريدمان للفروض الرئيسية

المقياس	القيمة
N	116
Chi-Square	27.892
Df	3
Asymp. Sig.	0.000

التعليق والتحليل: تشير نتائج اختبار فريدمان ($\text{Chi-Square} = 27.892, df = 3, \text{Asymp. Sig.} = 0.000$) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب الفروض الأربعة. ($p < 0.001$) هذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود فروق.

بالنظر إلى متوسط الرتب في الجدول (١١)، يمكن ترتيب أهمية الفروض تنازلياً كما تصورهما المبحوثون كالتالي:

١. تحسين كفاءة التحاسب الضريبي (متوسط رتبة ٢.٩٣): يُعد الأثر الأكثر وضوحاً وإيجابية من وجهة نظر المتخصصين.
٢. زيادة الإيرادات الضريبية (متوسط رتبة ٢.٦٢).
٣. تبسيط وتسريع الإجراءات الضريبية (متوسط رتبة ٢.٢٨).
٤. تحسين جودة ودقة البيانات (متوسط رتبة ٢.١٧): على الرغم من ارتباطه القوي بالإيرادات، إلا أنه جاء في المرتبة الأخيرة كبعد مستقل. قد يُفسر ذلك بأن المتخصصين يرون جودة البيانات كأداة لتحقيق أهداف أخرى (كالكفاءة والإيرادات) أكثر من كونها هدفاً بحد ذاته، وهو ما يتسق مع نتائج الارتباطات.

٣/٢/٢/٣ اختبار فروض البحث الرئيسية

بناءً على النتائج الشاملة للتحليلات الإحصائية (تحليل البيانات الفعلية، الإحصاء الوصفي، تحليلات الارتباط، واختبار فريدمان)، التي أظهرت جميعها مستويات دلالة إحصائية قوية ($p\text{-values} < 0.05$)، يتم تأكيد قبول جميع الفروض البديلة للدراسة ورفض الفروض الصفرية المقابلة:

- **الفرض الأول:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على تحسين عملية التحاسب الضريبي في مصر. (مدعوم بقوة بمتوسط رتبة عالي وارتباطات قوية).
- **الفرض الثاني:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على تبسيط وتسريع إجراءات عملية التحاسب الضريبي في مصر. (مدعوم بارتباطات قوية وتصور إيجابي).
- **الفرض الثالث:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على تحسين دقة وجودة البيانات والمعلومات المستخدمة في عملية التحاسب الضريبي. (مدعوم بقوة الارتباط مع زيادة الإيرادات، مما يؤكد دوره التمكيني).
- **الفرض الرابع:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على زيادة الحصيلة الضريبية (مدعوم بالبيانات المالية الفعلية والتقييم الإيجابي للمتخصصين).

٤/٢/٢/٣ الخلاصة

تشير النتائج المجمعة للدراسة النظرية والتطبيقية إلى أن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر له أثر إيجابي ومعنوي ذو دلالة إحصائية على تحسين عملية التحاسب الضريبي وزيادة الحصيلة. لقد أثبتت الدراسة ترابطاً وثيقاً وتأثيراً متبادلاً بين أبعاد الفاتورة الإلكترونية المدروسة: كفاءة التحاسب، تبسيط الإجراءات، جودة البيانات، وزيادة الإيرادات.

كما أكدت البيانات المالية الفعلية نمواً ملموساً في الإيرادات الضريبية، خاصة ضريبة القيمة المضافة، بعد فترة التحول الرقمي، مما يؤكد الدور الحيوي للفاتورة الإلكترونية في تعزيز الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب. على الرغم من أن "كفاءة التحاسب" كانت الأكثر تميزاً من منظور المستجيبين، إلا أن مجمل النتائج يؤكد أن الفاتورة الإلكترونية تمثل خطوة استراتيجية ناجحة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحويل الرقمي، وتساهم بفعالية في تطوير كفاءة وفعالية النظام الضريبي المصري وتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

٤/٢/٢/٣ التوصيات :

بناءً على النتائج، تُقدم الباحثة التوصيات التالية لتعزيز كفاءة النظام الضريبي في مصر:

١. الاستثمار المستمر في جودة البيانات: تعزيز آليات التحقق والتدقيق الآلي لضمان أعلى مستويات الدقة في بيانات الفواتير، والكشف المبكر عن الأخطاء أو التلاعب، نظراً لارتباطها المباشر بزيادة الحصيلة.
٢. تكثيف حملات التوعية بأهمية البيانات: توعية الممولين والمحاسبين بأهمية دقة البيانات كعامل أساسي في تعزيز الامتثال الضريبي وتبسيط الفحص، وليس مجرد مطلب تقني.
٣. تعزيز تكامل الأنظمة والبنية التحتية: العمل على تكامل الفاتورة الإلكترونية مع الأنظمة المحاسبية للممولين ومع بقية الأنظمة الضريبية والمالية الحكومية، والاستثمار المستمر في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لضمان الكفاءة.
٤. تطوير برامج تدريبية متخصصة: تصميم برامج تدريب مستمرة للعاملين في مصلحة الضرائب للاستفادة القصوى من بيانات الفواتير في الفحص والتحصيل، وللممولين لفهم أفضل لمتطلبات المنظومة.
٥. المراقبة والتقييم المستمر: إنشاء آليات دورية لمراقبة وتقييم أثر المنظومة على مؤشرات الأداء الضريبي (كفاءة التحاسب، الامتثال، الحصيلة، رضا الممولين) لتحديد فرص التحسين.
٦. توسيع نطاق تحليل البيانات الضخمة: الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تحليل بيانات الفواتير الإلكترونية لاكتشاف أنماط التهرب الضريبي وتحسين استهداف الفحص.
٧. تعزيز الثقة والشفافية: الاستمرار في التواصل الفعال مع مجتمع الأعمال حول فوائد المنظومة والاستجابة لتحدياتهم، مما يعزز الثقة في النظام الضريبي ويزيد من الامتثال الطوعي.

- تشكل هذه التوصيات خارطة طريق لمواصلة تطوير منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة منها في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحول الرقمي والتنمية المستدامة.
- ٥/٢/٢/٣ الأبحاث المستقبلية المقترحة:
١. الأثر الاقتصادي الكلي: تقييم تأثير المنظومة على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار.
 ٢. الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات: استكشاف تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في كشف التهرب الضريبي وتحسين الفحص.
 ٣. دراسات مقارنة دولية: تحليل تجربة مصر مقارنة بتجارب دول أخرى للاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة.
 ٤. تطوير الكفاءات البشرية: تقييم كفاءة العاملين بمصلحة الضرائب واحتياجاتهم التدريبية في ظل التحول الرقمي.
 ٥. بناء الثقة والشفافية: دراسة أثر الفاتورة الإلكترونية على العلاقة بين مصلحة الضرائب والممولين وتعزيز الثقة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، السيد زكريا. (2018). مدخل محاسبي مقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي للأشخاص الاعتبارية لتشجيع الاستثمار في مصر (دراسة نظرية - ميدانية). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، كلية التجارة - جامعة عين شمس.
- أمبدي، عبد الرحمن البكري منصور، وإلياس، محمد الطيب. (2020). أثر جودة التحاسب الضريبي في الحد من عدم تماثل المعلومات دراسة ميدانية على ديوان الضرائب بولاية الخرطوم - السودان. مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١١، ٧٤، 105 - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1326103>
- أمين، هاوار غفور حمد، ومحمود، غازي عثمان. أثر التشريعات الضريبية على التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين القانونيين والأساتذة الجامعيين وموظفي دائرة ضريبة الدخل في محافظة أربيل- إقليم كردستان/ العراق. مجلة الجامعة العراقية، (2)٥٥، ٥٦٥، 581- <https://www.iasj.net/iasj/download/b33181df36b3fb95>
- بن عمور، عائشة. (2021). الفاتورة ودورها في تكريس نزاهة وشفافية المعاملات التجارية في القانون الجزائري. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ٦(2)، ٣٣-٥٢.
- بوعزم، عائشة. (2021). فعالية الفاتورة في إطار ممارسات التجارة الإلكترونية على ضوء التشريع الجزائري. مجلة القانون العقاري والبيئة، ٩(2)، ١-١٨.
- البعاج، قاسم محمد عبد الله. (2011). أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في عملية التحاسب الضريبي: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، (1)، ٤٥-٦٠.
- خليف، أحمد عثمان رشوان. (2018). دراسة استكشافية لمدى ممارسة إدارة الأرباح وإدارة الضريبة في المنشآت المصرية ودور المحاسبة عن ضريبة الدخل في اكتشافها. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الأول.
- الدجاوي، أحمد عبد الصبور عبد الكريم. (2023). دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في تحسين أداء مصلحة الضرائب المصرية. مجلة مصر المعاصرة، ١١٤(552)، ٩-١١٥.
- الشافعي، ياسر زكريا سيد أحمد. (2015). حوكمة الإدارة الضريبية لرفع كفاءة التحاسب الضريبي. المؤتمر الضريبي الثاني والعشرون: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية، ٢، القاهرة العباسية الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ١-٧٨ <http://search.mandumah.com/Record/691596>
- عبد الباقي، حسين سيد حسن. (2022). العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية في مصر - دراسة ميدانية. المؤتمر العلمي الخامس لقسم المحاسبة والمراجعة: تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن الحادي والعشرين، ١٠-١١ مارس.
- عطية، يوحنا نصحي. (2008). استخدام نظرية المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي. في المؤتمر الضريبي الرابع عشر: التشريع ومشكلات التحاسب الضريبي للنظام الضريبي المصري (مج ٢، ص ص. ١-٤٣). مركز

- الدراسات المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وبرائس
ووتر هاوس كوبرز <http://search.mandumah.com/Record/118801>.
عطية، يوحنا نصحي. (2017). مدخل محاسبي مقترح لبناء معايير التحاسب الضريبي
بهدف ترشيد الحكم الشخص لمأمور الضرائب (دراسة نظرية - ميدانية). المجلة
العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، كلية التجارة - جامعة حلوان.
عيد، أحمد عبد الوهاب أحمد. (2020). مدخل مقترح لحوكمة مصلحة الضرائب المصرية
لزيادة فعالية التحاسب الضريبي دراسة نظرية ميدانية. مجلة الدراسات والبحوث
التجارية، ٤٠(4)، ١١٦-١.
- <http://search.mandumah.com/Record/1186426>
عيسى، قارة مولود. (2016). النظام القانوني للفاتورة الإلكترونية. مجلة معارف: قسم العلوم
القانونية، العدد ١٢.
علاوي، خضير محمد، ومجبل، صباح حسن. (2015). أثر إدراك قواعد الضريبة الأساسية
على إجراءات التحاسب الضريبي (دراسة استطلاعية). مجلة المثنى للعلوم الإدارية
والاقتصادية، ٥(1)، ٥٢-١.
علي، زياد طاهر محمد. (2014). فاعلية القواعد الضريبية في تعزيز الإذعان الضريبي:
دراسة استطلاعية لأراء عينة من المكلفين بالتحاسب الضريبي في محافظة نينوى .
مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٤(1)، 216.٢٤٣ -
الميهي، رمضان عبد الحميد، البسطويسي، مروة أحمد عبدالرحمن، والسوداني، إيمان قطب
رجب. (2022). أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول
الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.
دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارة، ١٣(2)، ٣٢٨ -
367.
نصير، مبروك محمد السيد. (2021). نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة
الضريبية الإلكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة
الضرائب المصرية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ٢، ٨٧-٥٩. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1287506>
نصير، مبروك محمد السيد. (2023). استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات
الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة
الضرائب المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية
التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)، ٦٠٩ - ٦٤٥ .
<https://cfdj.journals.ekb.eg/>
نور، محمد، وسامية، أحمد سمل، وعبدالله، تهاني أبو القاسم أحمد. (2021). تحديات التحاسب
الضريبي وأثرها على التجارة الإلكترونية: دراسة ميدانية على ديوان الضرائب
السوداني. مجلة الباحث الاقتصادي، ٩(2)، ٣١-١٣.
مراجع الإنترنت والتقارير
البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وزارة المالية،
جمهورية مصر العربية.
وزارة المالية-مصلحة الضرائب المصرية. دليل القواعد والتعليمات الخاصة بالمعالجة
الضريبية لصناع المحتوى، الإصدار الأول.

- موقع مصلحة الضرائب المصرية. (2022). منظومة الفاتورة الإلكترونية .
<https://eta.gov.eg/ar/news/mnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt-2>
- موقع مصلحة الضرائب المصرية. (2023). دليل الممول التعريفي بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، الإصدار الثاني
https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2023-01/Taxpayers-Introductory-Guide-Arabic_v2-2023.pdf
- موقع مصلحة الضرائب المصرية. قرارات الإلزام بمنظومة الفاتورة الإلكترونية .
<https://www.eta.gov.eg/ar/content/qrarat-alalzam-bmnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt>
- Daftra. دليل الفاتورة الإلكترونية مصر
<https://www.daftra.com/blog/tutorials/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1/DewanSoft.> <https://dewansoft.com/invoice-blog> DewanSoft. invoice-blog.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abbas, D. Q., Malik, G. H., & Jawad, H. H. (2024). The impact of the electronic invoice on tax revenues and its impact on the Iraqi tax system an empirical study. International Journal of Studies in Business Management, Economics and Strategies, 3(5).
<https://www.researchgate.net/publication/380365924>
- APEC Secretariat. (2019). Chapter 6. Fostering an Enabling Policy and Regulatory Environment in APEC for Data Utilizing Businesses. In Fostering an Enabling Policy and Regulatory Environment in APEC for Data Utilizing Businesses (pp. 57-78). Asia-Pacific Economic Cooperation Secretariat.
<https://www.apec.org/docs/default-source/Publications/2019/7/Fostering-an-Enabling-Policy-and-Regulatory-Environment-in-APEC-for-Data-Utilizing-Businesses/TOC/Chapter-6.pdf>
- Bellon, M., Dabla-Norris, E., & Khalid, S. (2023). Technology and tax compliance spillovers: Evidence from a VAT e-invoicing reform in Peru. Journal of Economic Behavior and Organization, 212, 756–777. <https://doi.org/10.1016/j.jebo.2023.06.004>

- Bellon, M., Dabla-Norris, E., Khalid, S., & Lima, F. (2022). Digitalization to improve tax compliance: Evidence from VAT e-Invoicing in Peru. *Journal of Public Economics*, 210, 104661.
- Calderón R. E. (2008). The electronic invoice - Internal Revenue Service (Chile). https://www.ciat.org/Biblioteca/AsambleasGenerales/2008/Ingles/guatemala41_2008_topic_2.1_escobar_chile.pdf
- Camaralalage, H. (2020). Identifying Barriers in E-Invoicing Process to Increase Efficiency and Raise the Level of Automation of Workflows (Master's thesis). Tallinn University of Technology, School of Information Technologies.
- Deloitte. (2021). Introduction of electronic invoicing (e-invoicing) into the Australian market. Australia. <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/au/Documents/tax/deloitte-au-tax-insights-5-e-invoicing-310321.pdf>
- Entrate, A. d. (2021). Electronic invoicing in Italy. <https://www.oecd.org/tax/forum-on-tax-administration/publications-and-products/Italy-Electronic-invoicing-May-2021.pdf>
- Fan, H., Liu, Y., Qian, N., & Wen, J. (2020). Computerizing VAT Invoices in China. National Bureau of Economic Research. <http://www.nber.org/papers/w24414.pdf>
- Hagsten, E., & Falk, M. T. (2020). Use and intensity of electronic invoices in firms: The example of Sweden. *Journal of Cleaner Production*, 262, 121291. <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S095965262031338X>
- Jaising, M., & Kumar, P. (2022). Electronic invoicing system: A win-win for taxpayers and the department. Deloitte Touche Tohmatsu India LLP. <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/in/Documents/tax/in-tax-electronic-invoicing-systems-noexp.pdf>
- Jianjun Li, Xuan Wang, Yaping W. (2020). Can government improve tax compliance by adopting advanced information technology? Evidence from the Golden Tax Project III in China. *Economic Modelling*, 93, 384–397.
- Kotsogiannis, C., Salvadori, L., Karangwa, J., & Murasi, I. (2025). E-invoicing, tax audits and VAT compliance. *Journal of Development Economics*, 172, 103403.
- Lee, H. C. (2016). Can Electronic Tax Invoicing Improve Tax Compliance? - A Case Study of the Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax. Policy Research Working Paper Series 7592, The World Bank. <https://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/7592.html>

- Lian, J.-W. (2015). Critical factors for cloud based e-invoice service adoption in Taiwan: An empirical study. *International Journal of Information Management*, 35(1), 98–109.
- Mehraeen, M., & Naderi, N. (2015, November 24). An Empirical Study of the Factors Affecting Customers' Acceptance Intention of E-Invoice Services: The Case of Mashhad Electricity Distribution Company. *EGOSE 2015, Electronic Governance and Open Society: Challenges in Eurasia Conference*. <https://profdoc.um.ac.ir/paper-abstract-1053873.html>
- OECD: Tax Administration 3.0 and Electronic Invoicing - Initial Findings. (2022). OECD Forum on Tax Administration, OECD, Paris. <https://doi.org/10.1787/2fc88ed-en>
- Olaleye, A., Sanusi, I. T., Dada, O. A., & Agbo, F. J. (2023). A bibliometric review of global visibility, impact and adoption of electronic invoicing: The past and the future. *Heliyon*, 9(2023), e13726. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e13726>
- Qi, Y., & Azmi, A. C. (2021). Factors affecting electronic invoice adoption and tax compliance process efficiency. *People, Process and Policy*, 15(1), 150-168. <https://www.google.com/search?q=https://doi.org/10.1108/PPP-08-2020-0058>
- Tiwari, A. K., Marak, Z. R., Paul, J., & Deshpande, A. P. (2023). Determinants of electronic invoicing technology adoption: Toward managing business information system transformation. *Journal of Innovation & Knowledge*, 8(3), 100366. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2444569X23000628?via%3Dihub>
- Zhang, B., & Wang, S. (2017). The Influence of Electronic Invoices on Tax Collection and Tax Reform in China. *Journal of Tax Reform*, 3(3), 158–169.
- Online Resources
- Deloitte Touche Tohmatsu. (2021). Introduction of electronic invoicing (e-invoicing) into the Australian market. Australia. <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/au/Documents/tax/deloitte-au-tax-insights-5-e-invoicing-310321.pdf>
- Trade Facilitation Implementation Guide. E-invoices. United Nations. <https://tfig.unece.org/contents/e-invoices.htm>

٥ ملاحق البحث

قائمة الاستبيان

أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على عملية التحاسب الضريبي في ظل رؤية مصر
٢٠٣٠ (دراسة تطبيقية)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد...

أقدم لحضراتكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى جمع معلومات حول أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على تحسين عملية التحاسب الضريبي في مصر. يرجى التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة بصدق ودقة، علمًا بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستُعامل بسرية تامة ولا غرض من البحث العلمي فقط.

نشكر لكم تعاونكم ووقتكم الثمين

أولاً: البيانات الديموغرافية:

١. النوع: () ذكر () أنثى
 ٢. المستوى التعليمي: () مؤهل متوسط () مؤهل عالي/بكالوريوس () دراسات عليا ()
 ٣. الوظيفة الحالية () :محاسب/مراجع () مدير مالي () موظف بمصلحة الضرائب () مستشار ضريبي () صاحب عمل/مدير شركة () موظف حسابات () باحث/أكاديمي في مجال الضرائب () أخرى.....
 ٤. سنوات الخبرة: () أقل من سنة () ١-٥ سنوات () ٦-١٠ سنوات () ١١-١٥ سنة () أكثر من ١٥ سنة
 ٥. القطاع الذي تعمل به: () حكومي () خاص () غير هادف للربح
 ٦. حجم الشركة: () صغيرة () متوسطة () كبيرة
- ثانياً: أسئلة الاستبيان الخاصة بفروض البحث:
- "يرجى الإشارة إلى مدى موافقتك على العبارات التالية باستخدام المقياس التالي: (١) غير موافق بشدة، (٢) غير موافق، (٣) محايد، (٤) موافق، (٥) موافق بشدة "
- الفرض الأول: (تحسين عملية التحاسب الضريبي)
- س١. ما مدى موافقتك على أن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية قد ساهم في تحسين كفاءة عملية التحاسب الضريبي في مصر؟
- س٢. ما مدى موافقتك على أن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية قد ساهم في تحسين الجوانب التالية من عملية التحاسب الضريبي في مصر؟
- أ. عملية الحصر الضريبي
- ب. عملية الفحص الضريبي
- ج. عملية الربط والتحصيل الضريبي
- س٣. ما مدى موافقتك على أن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية قد ساهم في تحسين كفاءة عملية التحاسب الضريبي في مصر من حيث :

- أ. دقة البيانات المُدخلة في الفواتير.
- ب. سرعة إنجاز إجراءات التحاسب الضريبي.
- ج. شفافية عملية التحاسب الضريبي.
- د. كفاءة مراجعة الفواتير والتحقق منها من قبل مصلحة الضرائب.
- هـ. التزام الشركات بالإبلاغ الصحيح عن الإيرادات (الامتثال الضريبي).
- س٤. ما مدى موافقتك على أن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية قد أدى إلى تقليل الأخطاء في عملية التحاسب الضريبي؟
- س٥. ما مدى موافقتك على أن المقترحات التالية يمكن أن تعظم الاستفادة من الفاتورة الإلكترونية في تحسين كفاءة التحاسب الضريبي :
 - تكامل الأنظمة المحاسبية مع نظام الفاتورة الإلكترونية
 - توفير برامج تدريبية وتوعوية للممولين والعاملين في مصلحة الضرائب
 - تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
 - تحديث التشريعات الضريبية لتتوافق مع نظام الفاتورة الإلكترونية.
- الفرض الثاني: (تبسيط وتسريع الإجراءات)
- س٦. ما مدى موافقتك على أن تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية قد ساهم في تبسيط وتسريع الإجراءات الضريبية التالية :
 - أ. تقديم الإقرارات الضريبية
 - ب. مراجعة الفواتير من قبل مصلحة الضرائب
 - ج. إجراءات التسجيل الضريبي
 - د. إجراءات دفع الضرائب.
- س٧. ما مدى موافقتك على أن نظام الفاتورة الإلكترونية قد قلل الوقت والجهد اللازمين لإتمام الإجراءات الضريبية؟
- س٨. ما مدى موافقتك على أن المعوقات التالية قد تحد من قدرة الفاتورة الإلكترونية على تبسيط وتسريع الإجراءات :
 - أ. مقاومة التغيير من قبل الممولين والعاملين في مصلحة الضرائب
 - ب. نقص أو ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
 - ج. تعقيد نظام الفاتورة الإلكترونية وصعوبة إستخدامة
 - د. المخاوف الأمنية بشأن سرية البيانات واحتمالية الاختراق.
- الفرض الثالث: (دقة وجودة البيانات)
- س٩. ما مدى موافقتك على أن تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية قد حسن من دقة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمعاملات التجارية؟
- س١٠. ما مدى موافقتك على أن نظام الفاتورة الإلكترونية قد ساهم في تحسين جودة البيانات والمعلومات المستخدمة في التحاسب الضريبي من خلال :
 - أ. تقليل الأخطاء البشرية في إدخال البيانات
 - ب. توحيد تنسيق الفواتير والمعلومات الضريبية.

- ج. التحقق الفوري من صحة البيانات
د. سهولة الوصول إلى البيانات واسترجاعها.
- س ١١. ما مدى موافقتك على أن الضمانات التالية ضرورية لضمان دقة وموثوقية البيانات المتولدة من نظام الفاتورة الإلكترونية :
- أ. استخدام التوقيع الإلكتروني علي الفواتير
ب. تشفير البيانات لحمايتها
ج. تطبيق قواعد للتحقق من صحة البيانات المدخلة
د. إجراء مراجعة دورية للبيانات لاكتشاف الأخطاء
- الفرض الرابع: (زيادة الحصيللة الضريبية)
- س ١٢. ما مدى موافقتك على أن نظام الفاتورة الإلكترونية قد ساهم في زيادة الإيرادات الضريبية المحصلة في مصر؟
- س ١٣. ما مدى موافقتك على أن نظام الفاتورة الإلكترونية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الحصيللة الضريبية في مصر من خلال :
- أ. مكافحة التهرب الضريبي وتقليل التلاعب في الفواتير.
ب. توسيع القاعدة الضريبية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
ج. زيادة الامتثال الضريبي ن قبل الشركات والمؤسسات.
د. تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتقليل التكاليف الإدارية.
- س ١٤. ما مدى موافقتك على أن التحديات التالية قد تعوق قدرة الفاتورة الإلكترونية على تحقيق زيادة كبيرة في الحصيللة الضريبية :
- أ. وجود أساليب معقدة للتهرب الضريبي يصعب اكتشافها
ب. عدم شمول النظام لجميع القطاعات الاقتصادية
ج. ضعف الرقابة والمتابعة على الفواتير الإلكترونية من قبل مصلحة الضرائب
د. التحديات التقنية التي تواجه بعض الشركات والمؤسسات في التكيف مع النظام